المنتدى العالمي
لتحسين العمل الإنساني

التحليل والنتائج

ALNAP

بقلم "باول نوكس كلارك" و"أليس أوبريكت".

اقتباس مقترح

"باول نوكس كلارك" و"أليس أوبريكت" (2015) المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني، التحليل والنتائج. أوراق خلاصة المنتدى العالمي. لندن: شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء/معهد التنمية الخارجية (ALNAP/ODI)

شبكة التعليم الإيجابي للمساءلة والأداء/معهد التنمية الخارجية 2015 (ALNAP/ODI). هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي غير التجارية (CC BY-NC 3.0).

الرقم الدولي المعياري للكتاب 978-1-910454-34-3

فهرس المحتويات

تمهيد 5

الجزء الأول: تصميم المنتدى العالمي 9

الجزء الثاني: الفاعلون الرئيسيون والتوصيات تبعًا للسياق 15

الكوارث الطبيعية الفجائية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط 19

النزاعات المسلحة 29

النزاعات الحضرية 39

الكوارث الكبرى 49

الأزمات المتواترة 59

الأزمات طويلة الأمد في البلدان ذات الدخل المنخفض 67

الجزء الثالث: تكييف النظام 77

الجزء الرابع: الأفكار والمواضيع المشتركة من المنتدى العالمي 93

شكر وتقدير

كرّس عدد كبير من الأشخاص العاملين في شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) بسخاءٍ جلّ وقتهم وخبرتهم الواسعة في سبيل دعم المنتدى العالمي. وتقديرًا منها لهذا، تتوجه أمانة شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) بالشكر لكلٍ من:

- آبي ستودارد وآديل هارمر وزملائهم في مؤسسة "النتائج الإنسانية" (هيومانتاريان أوتكامز) لجهودهم في العمل على "وضع النظام الإنساني" لعام 2015، التي شكّلت مساهمة رئيسية في هذا الحدث.
- يورفاشي أنيجا، فرانشيسكا بونينو، داينا براون، سكوت شابلو، ريتشارد جارفيلد، مانو جوبتا، تشارلز-أنتوني هوفمان، أليكس جيكوبس، سيمون ليفين، ديفيد لوكورسيو، لوز سافيدرا وتنديك تينيستانوف للملاحظات والتحسينات التي أدخلوها إلى أوراق المعلومات الأساسية.
- آنابيل ميتشل وطلاب وموظفي مركز جامعة أكسفورد بروكس للتنمية والتدريب على الطوارئ (CENDEP)، وموظفي قسم الشؤون الإنسانية في منظمة أوكسفام (بريطانيا العظمى) لدعمهم الذي قدموه في تصميم مراحل المنتدى والتدريبات.
- يورفاشي أنيجا، كريستينا بينيت، ويندي فنتون، ريتشارد جارفيلد، فرانسوس جرونوالد، لوريتا هيبر-جيراديت، أليكس جيكوبس، ديفيد لوكورسيو، شون لوري، دانييل ماكسويل، ديفيد ساندرسون، كاري سانتوس، كيفن سافيج، آن ستريت، صوفيا سويذيرن وبيرتراند تايت لمساهمتهم في تقديم محتوى الخبرة ودعمه في المنتدى.
- ديجان علي- المدير التنفيذي للمنظمة الأفريقية للحلول الإنمائية (أديسو)، السفير الدكتور بدر الدين علالي (الأمين العام المساعد، جامعة الدول العربية)، ستيفن أوبراين (منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بالأمم المتحدة)، السفير سامانثا باور (سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة) وكلاوس سورنسون (المدير العام لإدارة المعونة الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية – ECHO)، هانسيورغ ستروماير (رئيس فرع تطوير السياسات والدراسات التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA)، جوشوا تابا (مستشار الشؤون الإنسانية – البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة)، والسفير هشام يوسف (الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي)، للكلمات القيمة التي ألقوها في المنتدى.
- فريق "ريد زيبرا" للدعم المقدم من جانبهم.
- شركائنا في إطلاق المنتدى- ميا بيرز، أندريو كينت، أنيتا مالي وجميع زملائهم في الوكالة الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (USAID)/مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث (OFDA) الذين لم يألوا جهدًا في سبيل إنجاح المنتدى.
- جميلة محمود، ناتاشا كيندير جان، أندريا نويس وكافة أعضاء أمانة القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) وفريق الفعالية المتخصص التابع للقمة العالمية للعمل الإنساني لدعمهم اللامحدود لهذا الحدث.

كما نود أن نتوجه بالشكر لجميع المشاركين في المنتدى الذين تعاطوا بشكل منفتح للغاية مع المشاكل الأساسية التي تواجه تحسين العمل الإنساني.

نود ختامًا أن نتوجه بالشكر أيضًا لمؤسسة الشفافية الدولية في كينيا ومنظمة الهجرة الدولية في تاكلوبان لاستضافتنا خلال إنتاج الأفلام المقدمة في المنتدى ونخص بالشكر اللجنة الإدارية لشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) لدعمهم المتواصل.

تمهيد

اتسع نطاق العمل الإنساني[1] وتزايدت أفقه بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين. إذ يغطي العمل الإنساني في الوقت الراهن دائرة واسعة من الأنشطة التي تنفذ في سياقات متنوعة ابتداءً من النزاعات وحتى الكوارث الطبيعية في كلتا البيئتين الحضرية والريفية بدءًا من الأزمات طويلة الأمد "المديدة" إلى الأزمات "الفجائية" قصيرة الأمد. وقد أُطلقت في الآونة الأخيرة نداءات متكررة لإجراء تحسينات عامة على العمل الإنساني العالمي ولتبيان كيفية زيادة فعالية هذا العمل في السياقات المختلفة التي يجري ضمنها.

سعى المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني، المنعقد في مدينة نيويورك في يومي 4 – 5 من يونيو 2015، إلى استجلاء هذه القضايا وإضفاء وضوح أكبر إلى أهمية السياق وكيفية الارتقاء بالمفهوم المتداول له ولأثره على العمل الإنساني. تمثلت الأهداف المرجو تحقيقها على وجه التحديد من المنتدى العالمي فيما يأتي:

- الخروج بمجموعة من توصيات الجودة بهدف تحسين العمل الإنساني في مجموعة من سياقات الاستجابة المختلفة؛
- تحديد المقترحات الرامية لجعل النظام الإنساني العالمي أكثر مرونة بهدف دعم العمل الإنساني الأكثر فعالية عبر سياقات الاستجابة المختلفة.

يتضمن هذا التقرير النتائج الرئيسية التي تمخضت عن المنتدى العالمي.

الجزء الأول ويشتمل على وصفٍ لتصميم المنتدى العالمي بما في ذلك الأسئلة التي يحاول الإجابة عنها وكيفية تعامله مع المشاكل المتعلقة بالسياق والمرونة. كما يشتمل على تفاصيل كل من السياقات الستة التي نوقشت في المنتدى.

الجزء الثاني ويستعرض نتائج كل من السياقات الستة بما فيها التوصيات الحائزة على أكبر عدد من الأصوات بغية تحسين العمل الإنساني في كل سياق.

الجزء الثالث ويوضّح التوصيات الرامية لجعل النظام العالمي أكثر مرونةً ومواءمةً.

الجزء الرابع ويتضمن تحليلًا للمشاكل المشتركة من المنتدى العالمي. ويجيب على السؤال المطروح "هل يلعب السياق دورًا حيويًا في فعالية العمل الإنساني؟"، ويحدد المباحث الرئيسية المنبثقة عن المنتدى حول المحتوى والعملية أمام القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).

1 يُقصد به هنا أنشطة الاستعداد والاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى الأنشطة ذات الصلة، كالتقليل من خطر الكوارث والتعافي المبكر من آثارها، التي تنفذها مجموعة من الهيئات التي ينقصها الاختصاص والتنظيم الدقيق كالأمم المتحدة (UN) وفريقي الصليب الأحمر/الهلال الأحمر ومنظماتٍ دولية ووطنية غير حكومية (NGOs)، تحصل على القدر الأكبر من تمويلها من تبرعات الحكومات والقطاعات الخاصة خارج البلد الذي يعاني من الأزمة.

الملحق ويتضمن كافة التوصيات المنتقاة والمطروحة من قبل المشاركين في المنتدى العالمي، بالإضافة إلى بيانات خاضعة للتصويت ومواضع الاختلاف المستخلصة من جلسات المناقشة.

كان المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني جلسة تشاور رسمية تمهيدًا لعقد القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS). ولذلك كان لابد له من الاعتماد على التوصيات المقترحة في جلسات التشاور الإقليمية للقمة العالمية السابقة للعمل الإنساني بالإضافة إلى نتاج عمل الفرق المتخصصة التابعة للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS). وقد كُرّس المنتدى جزئيًا للتركيز بشكل أكبر على هذه التوصيات ومنحها الأولوية. ستتم مشاركة نتائج المنتدى مع منظمي القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لدمجها في التقرير النهائي المزمع تقديمه للأمين العام للأمم المتحدة.

كان الهدف من المنتدى العالمي الخروج بمجموعة من توصيات الجودة بهدف تحسين العمل الإنساني في مجموعة واسعة من سياقات الاستجابة ولتحديد المقترحات التي تجعل النظام الإنساني الدولي أكثر تكيفًا.

الجزء الأول:
تصميم المنتدى العالمي – الدليل والجودة والسياق

تمثلت الأهداف المرجو تحقيقها من المنتدى العالمي فيما يأتي:

- الخروج بمجموعة من توصيات الجودة بهدف تحسين العمل الإنساني في مجموعة من سياقات الاستجابة المختلفة؛
- تحديد المقترحات الرامية لجعل النظام الإنساني العالمي أكثر مرونة بهدف دعم العمل الإنساني الأكثر فعالية عبر سياقات الاستجابة المختلفة.

يتضمن هذا القسم وصفًا لطريقة تصميم المنتدى لتحقيق هذه الأهداف، وعلى وجه الخصوص التركيز على مدى مراعاة الجودة وكيفية تحديد الملتقى لماهية المشاكل المتعلقة بالسياق والمرونة واستغلالها.

تنفيذ توصيات الجودة

استهدف المنتدى العالمي تنفيذ توصيات ذات جودة عالية. إذ كان الهدف من ثلاثة عناصر من التصميم ضمان جودة التوصيات وارتباطها.

1. ربط التوصيات بالدليل

قامت أمانة شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP)، قبل انعقاد المنتدى العالمي، عوضًا عن وضع مجموعة جديدة من التوصيات بإجراء مراجعة وتوليفٍ:

1. **لدليل وبحث يوصّف الوضع الراهن للعمل الإنساني ويحدد القيود الرئيسية التي تحول دون العمل الإنساني الفعال.** كان المصدر الرئيسي لهذا البحث وضع شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) في تقرير النظام الإنساني لعام 2015، وهو نتاج برنامج بحث شامل على مدى ثلاث سنوات. كما أدرج عدد من المصادر الإضافية في المراجعة.
2. **التوصيات الموجودة مسبقا لتحسين النظام الإنساني.** وتوليف أكثر من 750 توصيةً من جلسات التشاور الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) ومن الوثائق الخطية المقدمة إلى الموقع الشبكي للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).

ثم "طابقت" أمانة شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) التوصيات المجمعة إزاء المشاكل المحددة في البحث، بغية تعيين مدى مطابقة التوصيات ومعالجتها لجميع المشاكل الرئيسية. قُدّمت أوراق الموجز القصير الناتجة إلى كافة المشاركين قبل بدء المنتدى.

طُلب من المشاركين في المنتدى العالمي التركيز على التوصيات المجمعة[2] وتحديد تلك التي قد يكون لها أثر ملحوظ على المشاكل الرئيسية التي تعترض العمل الإنساني في كل سياق. وقد شُجّع المشاركون عند الضرورة على التعمق في التوصيات التي بين أيديهم لجعلها أكثر فعاليةً.

2 عكست هذه التوصيات المجمعة العمل المنجز في جلسات تشاورية سابقة عوضًا عن وضع مجموعة جديدة من التوصيات. كما قُدمت مسودة التوصيات من الفريق المختص التابع للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS)، التي وضعت في اجتماع الفرق المختصة المنعقد بمدينة بون في شهر أبريل 2015، وسُلط عليها الضوء إلى جانب التوصيات المجمعة.

2. الحد من ظاهرة الانحياز

ينطوي العمل الإنساني على عدد كبير من أنواع مختلفة من أصحاب المصلحة: المتضررون والمجتمعات؛ حكومات البلدان المتضررة نتيجة الأزمة؛ الوكالات- الوطنية منها والدولية- التي تستجيب للاحتياجات الإنسانية؛ بالإضافة إلى المتبرعين الدوليين. بيد أن الفاعلين غير العاملين في المجال الإنساني، كالقطاع الخاص والجيش، ينخرطون بشكل متزايد في الاستجابة الإنسانية للأزمات. ولكلٍ من هذه المجموعات منظورها وأولوياتها المختلفة. ترتكز الانتقادات المتكررة للسياسة الإنسانية إلى توجهها بشكل كبير للحفاظ على المتبرعين الرئيسيين، الأمم المتحدة وكبرى المؤسسات غير الحكومية، ونتيجة لذلك تميل السياسة الإنسانية لعكس مواقف هؤلاء المتبرعين.

للحد من التحدي المتمثل بالانحياز لهؤلاء المتبرعين، صُمم المنتدى العالمي ليشتمل على مجموعة واسعة من المشاركين يتمتع كل منهم بمعرفة شاملة بالعمل الإنساني ولكنهم ينحدرون من دائرةٍ من مجموعات أصحاب المصلحة. عُرِّفَتْ اثنتا عشر مجموعةً هي: الأمم المتحدة، المتبرعون، القطاع الخاص، المؤسسات غير الحكومية الدولية (INGOs)، المؤسسات غير الحكومية الوطنية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث (NDMAs)؛ المؤسسات الإقليمية، الأكاديميات، منظمات جامعة/شبكية؛ جمعيات الهلال الأحمر/ الصليب الأحمر، مجتمعات الشتات بالإضافة إلى الجيش. استهدفت الدعوات تحقيق موازنة مرجحة بين هذه المجموعات لتعكس بشكل دقيق النظام الإنساني الأكبر في المنتدى العالمي.[3]

حضر المشاركون في المنتدى العالمي ثلاث جلسات عمل عُقدت كل منها خصيصًا للإجابة على سؤال محدد:

1. ما التوصيات التي ستحقق القدر الأكبر من تطوير العمل الإنساني في كل سياق أزمة؟
2. ما الأدوار ذات الصلة التي يضطلع بها الفاعلون الدوليون والإقليميون في سياقات الأزمات المختلفة؟
3. ما التوصيات الرئيسية التي ستساعد الفاعلين الدوليين على تحقيق مرونة كافية لدعم العمل الإنساني الفعال في كل سياق؟

وُضع السؤالان الأول والثاني لاستجلاء أهمية السياق للعمل الإنساني. وقد قُسِّم المشاركون في الجلسة التي ناقشت هذه الأسئلة إلى ست مجموعات سياق مختلفة. في حين عمل المشاركون في الجلسة الأخيرة ضمن خمس مجموعات تنتهج طريقة العصف الذهني وقد خُصصت كل مجموعة منها لجانب مختلف من جوانب النظام الإنساني. عُرضت التوصيات المتمخضة عن هذه الجلسة النهائية على الجمهور فور الانتهاء من وضعها وتم التصويت عليها لاختبار نطاق الدعم.

3 خطط منظمو الاجتماع مسبقًا لدعوة ممثلين عن المجتمعات المتضررة كمجموعة مستقلة. بيد أنه قد ثُبت خلال المنتدى صعوبة التفريق بين هؤلاء الممثلين وممثلي منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية (CSOs)، وقد دمجت هاتان المجموعتان في مجموعة واحدة. كانت الصعوبات اللوجستية وتحديات الحصول على التأشيرة التي واجهت العدد الأخير من ممثلي هذه المجموعات أقل من المتوقع.

3. طلب من المشاركين خلال جلسات المنتدى العالمي مراعاة التوصيات:

طلب من المشاركين خلال جلسات المنتدى العالمي مراعاة التوصيات:

- التي تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الأثر الإيجابي من حيث مجابهة العوائق التي تحول دون تنفيذ العمل الإنساني على النحو المطلوب؛
- تتطلب قمة عالمية للعمل الإنساني (WHS) (كما سترتقي الموارد المالية والإرادة السياسية إلى تلك التي يمكن للقمة تسخيرها في سبيل العمل الإنساني).

طُلب من المشاركين كذلك أن يحالوا، ما استطاعوا إل ذلك سبيلًا، تحديد هوية المعني بكل توصية، أي المسؤول عن تنفيذ كل توصية.

بهذه الطريقة استهدف المنتدى العالمي وضع/إقرار توصيات طموحة اقتضت إجراء تغيير كبير وسيكون لها أثر حقيقي ولكنها قابلة للتحقيق في الوقت نفسه.

الشكل -1 تمثيل الناخبين في المنتدى العالمي

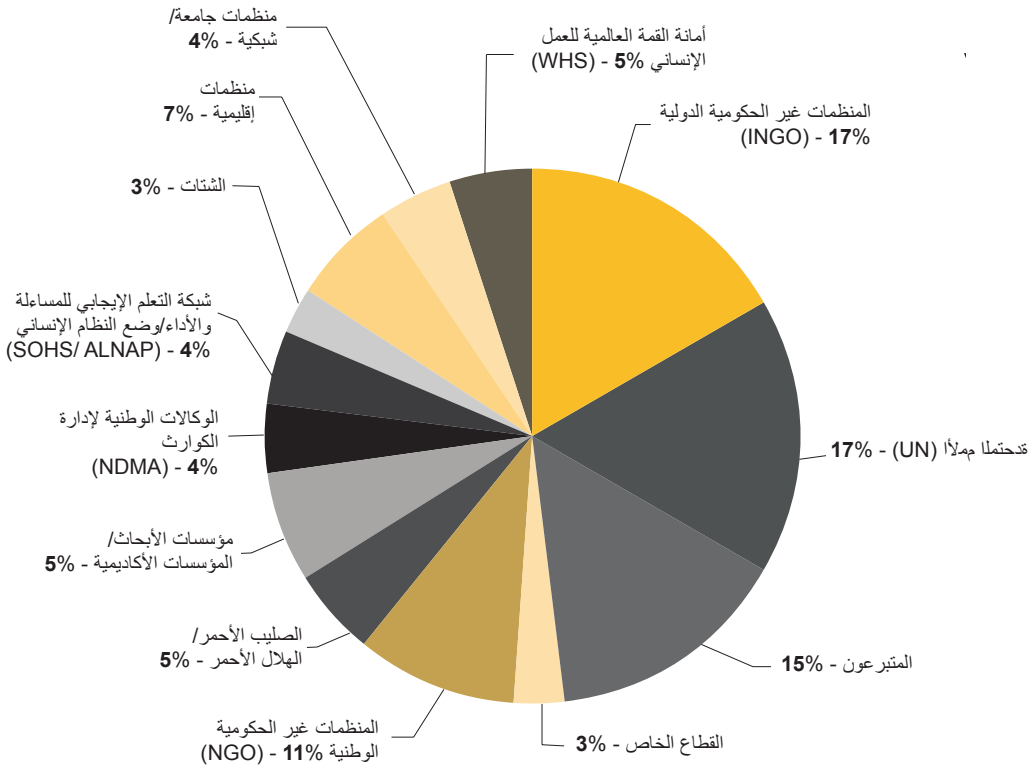

4. الحيلولة دون التوصيات القائمة على "القاسم المشترك الأدنى"

تتمثل أحد التحديات المحتملة، عند تعريف التوصيات التي تشمل عددًا كبيرًا من الأشخاص المختلفين، في انجذاب المجموعة إلى التوصيات القائمة على القاسم المشترك الأدنى- أي التوصيات التي تنطوي على قدر كبير من التعميم والمداهنة ويمكن للجميع الموافقة عليها. وهو ما كان الحال عليه بالفعل عند استخدام طريقة الإجماع لوضع التوصيات.

وبهدف معالجة هذا التحدي، عُرضت كلتا مجموعتي التوصيات للتصويت عليها فيما بين المشاركين. ساهمت الصفة غير الرسمية لطرق التصويت المستخدمة في تقديم مؤشر لدائرة الموافقة. في حين كان الهدف من التصويت توفير طريقة بديلة عن الإجماع تسلط الضوء على مواضع الشقاق والاختلاف أكثر مما تحاول إخفاءها. يناقش الجزء الرابع مدى نجاح المنتدى العالمي في تجنب التوصيات القائمة على القاسم المشترك الأدنى.

الجزء الثاني:
الفاعلون الرئيسيون والتوصيات تبعًا للسياق

يتنامى الرأي القائل "بأهمية السياق" في العمل الإنساني. قد تبدو أهمية السياق في ظاهر الأمر واضحةً: فالزلزال يختلف بشكل كامل عن النزاعات أو الجفاف السنوي؛ وعلى نحو مماثل فإنه من الممكن توقع اختلاف الاستجابة في بلد ديمقراطي ذي دخل متوسط عن مثيلتها في بلدٍ ذي دخل منخفض يرزخ تحت حكم غير مستقر. ومع ذلك تبقى درجة أهمية حساسية السياق في تحسين فعالية العمل الإنساني بشكل إجمالي غير واضحةٍ كليًا.

اختبار أهمية السياق

تعد مسألة السياق محورية لأي عملية تغيير أو تحسين للعمل الإنساني. قد تنطبق بعض الأفكار الإصلاحية بشكل عام، كتلك التي تهدف إلى تحسين مستوى الاستعداد والقدرات اللوجستية، ويمكن أن تحقق نتائج مهمة من ناحية التقليل من معدلات المراضة والوفيات خلال الأزمة. من جهة أخرى، قد تكون بعض الأفكار الإصلاحية أكثر ارتباطًا بسياقٍ معين وقد لا تؤدي إلى تحسينٍ يذكر في جميع السياقات. الأمر الذي يدلل على سؤالين مهمين فيما يتعلق بالسياق وفعالية العمل الإنساني.

أولهما، "هل للسياق أهمية؟": هل هناك إصلاحات تنطبق عمومًا على كافة سياقات الاستجابة الإنسانية، أم أنها يجب أن تكون مُعدَّلَةً بشكل كبير لتحقق الهدف المرجو منها في أنواع السياق المختلفة؟

وثانيهما، "أي إصلاحات تُطبّق على أي سياقات؟": إذا ما خلُصنا إلى أن (بعض الإصلاحات على أقل تقدير) الإصلاحات "خاصة بسياق محدد"، فأي منها هي تلك الإصلاحات وإلى أي سياقات تشير؟

يمكن لمخرجات الجلسة الأولى من المنتدى العالمي مساعدتنا على الإجابة على هذه الأسئلة وقد أوجزت تبعًا للسياق في الجزء الثاني وحُللت في الجزء الرابع من هذا التقرير.

عند قياس أهمية السياق في فعالية العمل الإنساني، تتبين لنا دون شك أهميته في تحديد أو تصنيف السياقات المستخدمة. إذ يتشكل كل سياق للاستجابة الإنسانية بفعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل البلد، بالإضافة إلى طبيعة الأزمة وسببها وخطورتها وقدرة النظام الإنساني العالمي على الاستجابة. ركّزت طرق مختلفة لفهم السياق على المجموعات الفرعية المختلفة للعوامل المذكورة آنفًا.[4]

بهدف عرض مجموعة من السياقات على المشاركين في المنتدى العالمي تكون محسوسة بشكل كافٍ يمكّنهم من الاعتماد على خبرتهم، سعت شبكة التعلم الإيجابي

4 في مفكرةٍ أُعدت لملتقى المتبرعين الثلاثة عشر، اقترحت شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) مجموعة من أربع نماذج للاستجابة الإنسانية استنادًا إلى ديناميكيات الفاعلين الوطنيين/المحليين وقدراتهم (راماليغام وميتشل، 2014).

للمساءلة والأداء (ALNAP) إلى استخدام أنواع سياقٍ يمكن التعرف عليه من قبل الفاعلين في مجال العمل الإنساني. وعليه، فإننا نركز على مجموعة رئيسة من أسباب الأزمات الإنسانية ومطابقتها مع أنواع مختلفة من البيئات السياسية والاقتصادية.

لم يكن الهدف من المنتدى الخروج بمنهجية شاملة متكاملة تغطي جميع السياقات الممكنة بل استخدام مجموعة دلالية من الأزمات تظهر سلسلةً واسعةً من التحديات والفرص والتوقعات التي يواجهها الفاعلون في المجال الإنساني في الأنواع المختلفة للسياق والاستجابة على حد سواء.

تمثل بقية هذا القسم المحتويات الستة التي نوقشت في المنتدى العالمي بالإضافة إلى نتائجها. يتألف كل قسم فرعي من:

- وصفٌ موجز للسياق كما قُدِّم للمشاركين في المنتدى؛
- توصيات الأولوية بهدف تحسين العمل الإنساني في هذا السياق كما عُرِّفَت وصوَّت عليها المشاركون: قدِّمت هذه التوصيات إلى جانب العوائق التي صُمِّمت تلك التوصيات لمعالجتها؛
- قائمة بالأدوار والمسؤوليات المطلوبة من مختلف الفاعلين المشاركين في الاستجابة الإنسانية في هذا السياق؛
- تحليلٌ موجز للسياق بناءً على المناقشات والنتائج المتمخضة عن المنتدى.

لم يكن الهدف من المنتدى الخروج بمنهجية شاملة تغطي جميع السياقات الممكنة بل استخدام مجموعة دلالية من الأزمات تظهر سلسلةً واسعةً من التحديات والفرص والتوقعات التي يواجهها الفاعلون في المجال الإنساني في الأنواع المختلفة للسياق والاستجابة على حد سواء.

الكوارث الطبيعية الفجائية

ويقصد بها الأزمات المرتبطة بالكوارث الطبيعية كالأعاصير الاستوائية أو الأعاصير أو التسونامي أو ثوران البراكين التي تخلّف أثرًا ملحوظًا من حيث المستوى والنطاق والتي تحدث في البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض. في مثل هذا النوع من الأزمات قد يكون الوصول للمتضررين محدود لأسباب لوجستية وخاصةً للمناطق البعيدة أو نتيجةً للدمار الذي لحق بالبنى التحتية؛ وقد يعود ذلك لرفض البلد منح الفاعلين الدوليين الإذن للعمل في مناطق معينة. بشكل عام، سيكون للدولة قدرة على الاستجابة الإنسانية وستتوقع أن تقود أو تنسق جهود الاستجابة ولكنها ستطلب موارد إضافية من التمويل والمهارات. سيكون لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص عمومًا قدرة وفعالية أيضًا على الاستجابة الإنسانية. كما يتوقع كذلك حضور عدد من الفاعلين في مجال التنمية الدولية على الأرجح في موقع الكارثة.

تشتمل الأمثلة على الأعاصير الاستوائية في الفلبين والتسونامي الذي حدث في سريلانكا والأعاصير التي عصفت بأمريكا الوسطى.

الكوارث الطبيعية الفجائية:
العوائق والتوصيات الحائزة على أعلى نسبة من الأصوات

حظي المشاركون بفرصة لمراجعة كافة التوصيات لجميع السياقات في المنتدى في تمرين مرئي على التصويت. إذ تمثل الدوائر الخضراء الموافقة في حين تدل الدوائر الحمراء على عدم الموافقة. تم التصويت على التوصيات في "حزمة" إلى جانب العوائق التي تهدف لمعالجتها. طُرحت "نقاط" عدم الموافقة من نقاط الموافقة للحصول على المجموع الإجمالي لكل حزمة.

العوائق	التوصيات	التصويت
تعد بنية النظام وآليات التنسيق غير شاملةٍ ولا تبدي استجابة كافية للأصوات المحلية.	1. الحاجة إلى آلية لإيجاد الأصوات المحلية التي تشجع على تنسيق التعاون بين الجهود المحلية والوطنية والدولية وتمثيلها بمصداقية. 2. تعزيز الآليات الحكومية لتنسيق الاستعداد للكوارث والتي تحدد الثغرات وترتبها تبعًا للأولوية ليقوم المجتمع الدولي بسدها.	38 ✓ 2 ✗

7. يستخدم العمل الإنساني الجيد المعرفة والمهارات والأدوات الأفضل لتحقيق استجابة إنسانية فاعلة.

	العوائق	التوصيات	التصويت
3. يتسق العمل الإنساني الجيد مع العمليات السياسية والاقتصادية طويلة الأجل.	يحتاج الفاعلون في مجال العمل الإنساني إلى أخذ القدرات والخطط الوطنية والمحلية الموجودة والمحتملة بعين الاعتبار.	1. في جميع البلدان ذات المخاطر البيئية المرتفعة، يوجد قانون وطني لوكالة وطنية لإدارة الكوارث (NDMA) لديها خطة عمل وطني تهدف إلى تنظيم القدرات المحلية والوطنية والمجتمعية المصنفة تبعًا للجنس والعمر والإعاقة.	37✓ 2✗
4. تقود الحكومة العمل الإنساني الجيد ويساهم في بناء قدرات الاستجابة المحلية قدر الإمكان.	لم يأخذ النظام الدولي بعين الاعتبار دور الفاعلين المحليين (كالدولة والحكومة المحلية والمجتمع المدني) وينبغي تغييره لضمان مراعاته للفاعلين المحليين.	2. لم يأخذ النظام الدولي بعين الاعتبار دور الفاعلين المحليين (كالدولة والحكومة المحلية والمجتمع المدني) وينبغي تغييره لضمان مراعاته للفاعلين المحليين.	36✓ 2✗

الكوارث الطبيعية الفجائية:
الأدوار والمسؤوليات المحددة من قبل المشاركين

في حالات الكوارث الطبيعية الفجائية، وفي البلدان (ذات الدخل المتوسط أو المنخفض/ المتوسط) حيث يمكن توقع حدوث هذا النوع من الكوارث،

يجب على الحكومات تحسين استعدادها عبر:

- ضمان توفير البنى التحتية الضرورية ومرونتها وخاصةً البنى التحتية لوسائل الاتصال.
- بناء القدرات في حالات الإنذار المبكر والتقييم وإدارة الطوارئ.
- تطوير منظومات الاستجابة اللامركزية وإجراءاتها.
- تطوير خطط الاستعداد (بما في ذلك توزيع المسؤوليات على الفاعلين المختلفين).

بعد وقوع الكارثة، يجب عليها:

- قيادة عملية الاستجابة الإنسانية وتنسيق جهودها.

يجب على المجتمع المدني ...

- بناء قدرته الخاصة على الاستجابة.
- توفير معلومات حول احتياجات الأشخاص المتضررين كجزءٍ من أنظمة الإنذار المبكرة والتقييم الحكومية.
- ابتكار الآليات لحمل الفاعلين في مجال الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ على تحمل مسؤولياتهم أمام المجتمع.
- إشراك المجتمع المدني في عملية الاستجابة.
- الاستجابة ضمن الإطار الإجمالي لاستجابة الحكومة.

يجب على الفاعلين الدوليين في مجال التنمية ...

- المشاركة بشكل أكبر مما هو الحال عليه في الوقت الراهن في أنشطة زيادة مرونة الاستجابة وتدابير الحد من مخاطر الكوارث (DRR) التي تقودها الحكومة كسبيلٍ لحماية المكاسب التنموية (لا يجب على الفاعلين في المجال الإنساني بالضرورة المشاركة في تطبيق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث "DRR").

يجب على المتبرعين ...

- دعم مشاركة الفاعلين في مجال التنمية في. أنشطة زيادة مرونة الاستجابة والحد من مخاطر الكوارث (DRR).
- توسيع استخدام آليات تخفيف مخاطر الأزمات بهدف الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية.
- تقديم الدعم الإضافي المالي والعيني ضمن إطار الخطة الحكومية أو بناءً على طلب الحكومة فقط.

يجب على القطاع الخاص ...

- ضمان توفير خطط لاستمرارية الحركة التجارية (بالقدر ذاته الذي سيركز، وفقًا له، دعم القطاع الخاص في حالات الكوارث على البنى التحتية والخدمات الموجودة في السوق أكثر من تنفيذ أنشطة "إنسانية" على وجه الخصوص).
- الأخذ بعين الاعتبار المجالات التي يتمتع أصحابها بخبرة إضافية خاصة يمكن أن تُدمج في خطة الطوارئ الحكومية.

يجب على الهيئات الإنسانية الدولية ...

- وضع خطط مسبقة لقدراتها وإبلاغ الحكومات بهذه القدرات لتضمينها في خطط الاستعداد.
- المشاركة في خطط الاستعداد ودعمها بما في ذلك تقديم معلومات حول المبادئ والقيم الإنسانية وترسيخها.
- القيام (قدر الإمكان) بحملات توعية حول التخفيف من العوامل المسببة للكوارث.
- دعم تنمية قدرات المجتمع المدني.
- رأب الفجوات عبر اللجوء إلى القدرات والموارد المتميزة خلال عملية الاستجابة.
- تحديد مواضع النقص في الخطط الوطنية وتقويمها في حال عدم اتفاقها والمبادئ الإنسانية.

الكوارث الطبيعية الفجائية

التحليل

معظم العوائق والتوصيات المنبثقة من هذه المجموعة ركّزت على هوية من يجب عليه تنفيذ عمليات الاستجابة الإنسانية أكثر من تركيزها على الطرق الفنية والعملياتية الجديدة.

تشكِّل الكوارث الطبيعية الفجائية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض سياقات يكون فيها أداء الفاعلين في المجال الإنساني جيد نسبيًا لتحررهم إلى حد كبير من التحديات التي تحول دون وصولهم للمتضررين، كما أنهم يحظون عمومًا بدعم مالي قوي يتزامن مع تنفيذ عمليات الإغاثة ضمن أطرٍ زمنيةٍ منفصلة وقصيرةٍ إلى حد ما. ولذلك فإن معظم العوائق والتوصيات المنبثقة من هذه المجموعة ركّزت على هوية من يجب عليه تنفيذ عمليات الاستجابة الإنسانية أكثر من تركيزها على الطرق التقنية والعملياتية الجديدة لتحسين الاستجابة. كما تمخض كذلك عدد من التوصيات الرامية إلى "دراسة متعمقة أطول أجلًا" للكوارث الطبيعية وخاصة مسألة التمويل.

بشكل عام، اتفق المشاركون على ضرورة قيادة الدولة، بدعمٍ من المجتمع المدني، للاستعدادات ولجهود الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية والتخطيط لها. يجب على الدولة أيضًا تحليل الكوارث الطبيعية إلى عوامل تدرج في الخطط التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار الطرق التنموية التي تقلل من مخاطر الكوارث وتضمن الاستعداد بشكل ملائم لها. يجب على منظمات المجتمع المدني (CSOs)، إلى جانب أهمية دورها في تطبيق عناصر الاستجابة، ضمان إشراك المتضررين في عمليات التخطيط والاستجابة وحمل الحكومة والفاعلين الآخرين على الاضطلاع بمسؤولياتهم.

في هذا السياق، يجب أن ينحصر دور الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني بدعم بناء القدرات، إن كان ذلك مطلوبًا، وتقديم دعم محدود لسد "فجوات" تقنية معينة في عملية الاستجابة الإنسانية كجزءٍ من خطة الاستجابة الشاملة التي تقودها الحكومة. يجب كذلك على الفاعلين الدوليين الاستعداد للتوعية بالمبادئ الإنسانية ودعمها في عملية التخطيط للاستجابة التي تقودها الحكومة.

وقد أدرك المشاركون أن ذلك لا يمثل الوضع الراهن وأنه بغية تطبيق هذا النموذج بشكل كامل لا بد من توفر طريقة منفتحة وواقعية لمعالجة العوائق التي تواجه عملية الاستجابة بما فيها تلك التي تقع على عاتق الفاعلين على المستوى الوطني. وكما شرح أحد المشاركين، "إنه سبيل ذو اتجاهين، أولهما المتبرع وثانيهما المجتمع الدولي، لنقل أن الأمر يتعلق بضرورة التخلي عن بعض السلطة والاتجاه نحو عدم المجازفة ولكنه منوط كذلك بإبداء

الحكومات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية رغبةً في المشاركة في الجهود المبذولة وحتى حل مشاكلها أحيانًا في بعض الجوانب بنفسها."

يُعتقد أن العوائق الرئيسية تكمن في منظومات الفاعلين في المجال الإنساني وعملياتهم وفي المدى الذي بلغته الحكومات في تطوير تشريعات ومنظومات فعّالة للاستجابة. بيد أن الفاعلين الدوليين لا يعون الخطط الموضوعة ولا تتوفر لديهم آليات للتنسيق تشمل الفاعلين المحليين ولا يأخذون بشكل عام الفاعلين المحليين بعين الاعتبار. يجب على هذه المنظمات الدولية تغيير ممارسات عملها وسلوكياته بهدف الامتثال لمبدأ اللامركزية ويجب عليها أيضًا العمل بشكل أكثر فعالية لتعيين ممثلي المجتمع المدني وإشراكهم في أنشطة التنسيق. في الوقت نفسه، يجب على الحكومات اتخاذ خطوات حازمة لتعزيز الاستعداد للكوارث ووضع خطط للتحرك والعمل الإنساني: بشكل مثير للاهتمام وبالنسبة لبعض المشاركين، أُزيح عبء فهم القدرة المحلية على الاستجابة، هنا، من على عاتق الفاعلين الدوليين ليوضع على عاتق الحكومة.

كانت التغييرات مطلوبة أيضًا في مسألة التمويل، إذ يجب على المتبرعين دعم عملية بناء قدرة الدولة على الاستعداد للكوارث والعمل بشكل مكثف أكثر على تحسين سبل تمويل العمل الإنساني والتنمية مع الحرص على تقليل أمد الأول وزيادة مرونته ورفع "مستوى الوعي بالمخاطرة" بالنسبة للأخير.

تناولت نقاشات مثمرة دور القطاع الخاص في الاستجابة أيضًا. وقد اتفق المشاركون على أن القطاع الخاص (الدولي والإقليمي والمحلي) يشارك في العديد من الحالات على نحو كبير في عملية الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية. لا تتمحور هذه المشاركة غالبًا حول تقديم المعونة الإنسانية على وجه الخصوص، ولكنها ذات أهمية بالغة في تيسير وصول هذه المعونة ودعمها عبر إزالة الأنقاض وإعادة توصيل شبكات الاتصال.
جرى كذلك نقاش مستفيض حول السبيل الأفضل لضمان امتثال مؤسسات القطاع الخاص المشاركة في هذا النشاط بالمعايير والمبادئ الإنسانية.
شعر بعض المشاركين أنه من الواجب على مؤسسات القطاع الخاص التقيد بهذه المعايير والمبادئ في حين شعر البعض الآخر أن ذلك أمر غير واقعي ولا يعكس الطريقة التي يعمل بها القطاع الخاص.
وقد علّق أحد المشاركين من القطاع الخاص على ذلك بقوله:

يجب أن ينحصر دور الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني بدعم بناء القدرات وتقديم دعم محدود لسد "ثغرات" تقنية معينة.

أبدى الناس استعدادا هم لتغيير تدريجي في كيفية مشاركة القطاع ومساءلته أمام المتضررين. بيد أن هناك اختلافًا ما يزال قائمًا حول الطريقة المثلى لإجراء التغيير.

"سأكون صريحًا معكم، لست على إطلاعٍ بقائمة المبادئ الإنسانية العالمية، ولذلك يجب عليّ أن أعرفها بشكل جيد جدًا قبل التوقيع عليها، ولكننا نعمل عادةً [مع] جنسيات متعددة من [...]، لذا، وبالحديث عن الجنسيات المتعددة على وجه الخصوص، فنحن مجرد أدوات لديكم تقدم خدماتٍ بعينها. لا نوفر الإعانة بل خدمات تستخدمونها. بالنسبة لي، ما هي هذه المبادئ الإنسانية؟ وهل تولونها حقًا الأولوية[؟]"

كما هو الحال في العديد من السياقات، يوجد لدى الأشخاص المتضررين كوارث فجائية من داخل النظام الإنساني وخارجه استعدادٌ للتغيير التدريجي في كيفية مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية وقابلية تعرضه للمساءلة أمام الأشخاص المتضررين. بيد أن الاختلاف ما يزال قائمًا حول الطريقة الأفضل لإشراكه. تمثلت التوصيات في:

- "إجراء استعراض دوري مبسط للخطط الإستراتيجية والعملياتية في ضوء رؤية الأشخاص المتضررين وأولويات الحكومة"
- "استخدام الهيئات (بما في ذلك المتبرعون) لإطار إشرافٍ ومراقبة عامٍ رفيع المستوى [...] (بناءً على رؤى الأشخاص المتضررين)"

كلتا التوصيتين حظيتا بدعم الأغلبية في التصويت وبمعدل متوسط من عدم الموافقة عليهما أيضًا. بيد أن هذه التوصيات الأكثر تخصيصًا لم تحقق نجاحًا كما هو الحال بالنسبة إلى البيانات الأكثر عموميةً لدعم المساءلة أمام الأشخاص المتضررين التي طرحتها مجموعات سياق أخرى. الأمر الذي يعكس ربما، أنه ورغم وجود اتفاق واسع على حاجة النظام إلى الاتجاه نحو منح الأشخاص المتضررين السلطة للمسائلة وإبداء رأيهم على نحو أكبر، إلا أن خلافات ما تزال قائمةً حول كيفية تطبيق هذا الاتجاه على أرض الواقع.

النزاعات

ويقصد بها الأزمات المرتبطة بالنزاعات المسلحة بين طرفين أو أكثر وتشارك فيها غالبًا دول أخرى بشكل مباشر. قد تندلع هذه النزاعات بين ولايات الدولة أو داخل الدولة. وتكون فيها هيئات الدولة (الجيش وربما المجموعات المسلحة الأخرى) أحد الأطراف المتقاتلة. تؤدي الأضرار التي تلحقها هذه النزاعات بالبنى التحتية وتهجير السكان وعجز بعض الشرائح السكانية عن الوصول إلى المناطق "الآمنة"، إلى تعطيل ملحوظ في تقديم الخدمات العامة وعجزٍ عن الوصول للخدمات العامة المتبقية. تخلّف هذه النزاعات في الغالب تأثيرات خطيرة نظرًا لاعتياد السكان المتضررين بالأزمة، وخاصة القاطنين منهم في المناطق الحضرية، على مستوى رفيع نوعًا من الخدمات المقدمة لهم. كما أن مشاركة الدولة كطرف مقاتل في النزاع قد تفضي إلى منع الفاعلين في المجال الإنساني من الوصول إلى الأشخاص المتضررين بالأزمة. وقد لا تمتثل الأطراف التابعة للدولة وغير التابعة لها للقانون الإنساني الدولي (IHL). تؤدي هذا النوع من النزاعات غالبًا إلى تهجير أعداد كبيرة من الأشخاص داخل الدولة وخارجها كلاجئين. تنطوي هذه الأزمات كذلك على ملفٍ سياسي وإعلامي رفيع وقد تنحاز الدول المتبرعة إلى فريقٍ من فرق النزاع دون الآخر.

أشهر الأمثلة النزاعات المسلحة في سورية والعراق وأوكرانيا.

النزاعات:
العوائق والتوصيات الحائزة على أعلى نسبة من الأصوات

حظي المشاركون بفرصة لمراجعة كافة التوصيات لجميع السياقات في المنتدى في تمرين مرئي على التصويت. تمثل الدوائر الخضراء الموافقة في حين تدل الدوائر الحمراء على عدم الموافقة. تم التصويت على التوصيات في "حزمة" إلى جانب العوائق التي تهدف لمعالجتها. طُرحت "نقاط" عدم الموافقة من نقاط الموافقة للحصول على المجموع الإجمالي لكل حزمة.

العوائق	التوصيات	التصويت
ضعف الوصول للمتضررين والعوائق السياسية والأمنية	1. يجب على الفاعلين في المجال الإنساني الاستثمار في تحليل أفضل لمشاكل الوصول لتطوير تدابير وقائية أكثر ملائمةً. 2. ساهم بصوتك/قدم مزيدًا من المعلومات حول صورة الوصول للتوعية رفيعة المستوى. 3. استثمر في التدريب ورفع مستوى مهنية الموظفين في التفاوض من أجل الوصول للمتضررين. 4. قاوم خوفك من المخاطر بفعل عوائق أمنية عبر قياس العواقب الإنسانية للتغيب عن المساعدة.	38 ✓ 1 ✗
لم يستغل العمل الإنساني الموارد بأفضل شكل ممكن بسبب قصور في فهم السياق الذي يؤدي إلى عجز عن ترتيب الموارد حسب الأولوية.	1. احرص على تنسيق الفهم المشترك للتحديات والأولويات، سيتعمد المنسق على السياق. فاعتمد على ذكائك. 2. ساهم في بناء القدرة المحلية على الاستجابة.	31 ✓ 2 ✗

1. العمل الإنساني الجيد يصل لجميع من يحتاج المساعدة

6. يستغل العمل الإنساني الجيد الموارد أفضل استغلال

5. يتسم العمل الإنساني الجيد بالحيادية والموضوعية ويتقيد بالقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية.

العوائق	التوصيات	التصويت
يجري الحوار مع الأطراف عن بعد نتيجة عدم الوضوح حول تدابير مكافحة الإرهاب أو سياسات المنظمة وولاياتها أو القدرات أو الهويات التنظيمية وغيرها. ملاحظة: الحوار شرط أساسي مسبق لإبداء قدر أكبر من الاحترام للقانون الإنساني الدولي (IHL).	1. يجب على القمة العالمية للعمل الإنساني إصدار بيان واضح حول الحاجة إلى الحوار مع جميع الأطراف بالإضافة إلى أهدافه ووسائله الرئيسية. 2. يجب تضمين الاستثناءات في تشريعات مكافحة الإرهاب الوطنية ونظام العقوبات الدولية (كأستراليا و UNSCR2199 على سبيل المثال). 3. تطوير/ترسيخ اتساق السياسات التنظيمية. 4. بناء فريق كاف من الموظفين الإنسانيين بما في ذلك الموظفين من المستوى القيادي – يتفهم الحاجة إلى التفاعل مع جميع الأطراف ووسائله شاملةً السياسات التنظيمية لتوجيه مطلب ومحتوى الحوار (الأمر الذي يتضمن تدابير كالتدريب والمران والإشراف والحفاظ على الموظفين ذوي الخبرة ووحدة الوصول وغير ذلك) 5. وضع آلية تتيح لدولة ثالثة المشاركة مع الطرف الحكومي من النزاع لأغراض تقديم/توصيل المعونة والوساطة وما إلى ذلك.	25 ✓ 1 ✗

النزاعات:
الأدوار والمسؤوليات المحددة من قبل المشاركين

في حالات النزاع،

يجب على الحكومة ...

- السعي بشكل حثيث لإيجاد حلول سياسية لإنهاء النزاع.
- ضمان امتثال القوات الحكومية وموظفي الحكومة للقانون الإنساني الدولي (IHL) والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة عبر عدة أمور من بينها توفير التدريب في هذه المناطق الاندماج تحت مظلة تشريع وطني وربما تأسيس آليات مراقبة محايدة.
- الاستثمار في تقديم الخدمات لجميع السكان.
- تسهيل عمليات الوصول والحماية والمعونة الإنسانية للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية على حد سواء.
- السماح للعاملين في المجال الإنساني بالتحاور مع جميع أطراف النزاع.
- وضع إطار لسياسة تعيّن المسؤولين الرئيسيين عن الاستجابة.

يجب على المجتمع المدني ...

- بناء القدرة والمشاركة في الحيلولة دون استمرار النزاع والوساطة لإنهائه.
- بناء المعرفة والوعي حول الإطار القانوني المعمول به في حالات النزاع.
- الإبلاغ عن حالات الانتهاك للقانون الإنساني الدولي (IHL) واحتياجات وتحديات الحماية للفاعلين الدوليين.
- حث الحكومة على تحمل المسؤولية عن سلوكها أثناء النزاع.
- بذل المزيد من الجهود في مجال تقديم الخدمات.

يجب على الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان ...

- تحمل المسؤولية العظمى المتمثلة في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عنها بالنيابة عن الأفراد والمجتمعات المتضررة.

يجب على المتبرعين ...

- زيادة مستوى التمويل الذي يُستثمر في أنشطة الحماية.
- ضمان الموضوعية في تقديم المعونة عبر آلية الإجماع أو استعراض الأقران إن أمكن.
- مراعاة قانون مكافحة الإرهاب والتخفيف من آثاره على العمل الإنساني.

يجب على الفاعلين الدوليين في مجال العمل الإنساني ...

- دعم بناء قدرة المنظمات المحلية غير الحكومية (NGOs) (عن طريق اختبار أداء تمويل عملية بناء القدرة أو دعم المعايير القياسية للتمويل إن أمكن لضمان وصوله إلى الفاعلين المحلين مباشرةً).
- تحمل قدر أكبر من المسؤولية عن أمن وسلامة شركاء تنفيذ الاستجابة المحليين.
- الحرص قدر الإمكان على تقديم العون لسد الفجوات في كل ما يتعلق بالبنى التحتية المحلية حيث يكون للمعونة الدولية أفضلية نسبية.
- دعم ومناصرة الحلول السياسية للنزاعات وحماية المدنيين وحث أطراف النزاع على الامتثال للقانون الإنساني الدولي (IHL).

النزاعات:
التحليل

إن تحسين العمل الإنساني في حالات النزاع مرهون إلى حد كبير بمعالجة التحديات المعروفة وطويلة الأجل بغية جعل النظام يعمل كما ينبغي.

تعد النزاعات واحدًا من الأنواع الرئيسية للأزمات التي يستجيب لها العاملون في المجال الإنساني وتنطوي على تحديات كبيرة تواجه عملهم. ساد إجماع عام أن تقديم الحماية والمعونة الإنسانية يزداد صعوبةً وتعترضه قيود كثيرة في هذا السياق.

شعر العديد من المشاركين أن تحسين العمل الإنساني في حالات النزاع لا يرتكز بشكل كبير على القيام بتغييرات مبتكرة وانتقالية بل يعتمد إلى حد كبير على معالجة التحديات المعروفة طويلة الأمد لجعل النظام يعمل على النحو المطلوب.

أوضح المشاركون في المنتدى أن الدور الرئيسي في تقديم الخدمات الأساسية والحماية والمعونة للأشخاص المتضررين بالنزاع يقع على عاتق الدولة وأن المجتمع المدني والدولي يجب أن يتوقعا ويصرّا على ضرورة وفاء الدولة بالتزاماتها، فحقيقة أن الدولة هي أحد أطراف النزاع المتقاتلة لا ينبغي النظر إليها على أنها مسوغ يحل لها التخلي عن هذه الالتزامات. بيد أن خلافًا كبيرًا دار حول دور الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني في تذكير الدولة بواجباتها هذه. إذ يعتقد بعض المشاركين أن الدور الرئيسي للفاعلين الدوليين في المجال الإنساني يجب أن يتمحور في هذا السياق حول توعية الدولة والمتبرعين على حد سواء. في حين ساد توافق عام على أن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تحل المشاكل السياسية وأن الفاعلين الدوليين يمكن أن يكونوا، بفضل علاقاتهم السياسية، في موضع يسمح لهم بموضوعية بمقارنة المعلومات التي جُمعت من منظمات محلية شريكة "على الأرض" واستخدامها لأغراض التوعية. لاحظ المشاركون كذلك أن الدولة لم تكن كيانًا واحدًا متجانسًا في هذا السياق وكان من الممكن في الغالب العمل مع عناصر من الحكومة. وبالفعل، أيًا كانت هوية منفذ الاستجابة الإنسانية- سواء كانت الحكومة أو الفاعلين المحليين أو الدوليين- فإنه يجب عليه الاعتماد على البنى التحتية وقدرات الخدمات الموجودة سابقًا والتي تقدمها الدولة في العديد من الحالات.

سلطت كذلك النقاشات حول مسألة النزاعات الضوء على أهمية اضطلاع المجتمع المدني المحلي بدور محوري في الاستجابة لاحتياجات المعونة والحماية الإنسانية. عُرفت العوائق الإنسانية التي تحول دون لعب المجتمع المدني لدور أكبر على أنه نقص التمويل المباشر

للفاعلين الوطنيين والفهم المحدود لقدرات المجتمع المدني وإمكانياته. وبهدف معالجة هذه العقبات، أوصى المشاركون بزيادة التمويل المباشر لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) (فيما اقترح بعضهم الآخر تطوير معايير قياسية للتمويل رغم وجود مخاوف أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية "للثقافة المستهدفة")؛ بالإضافة إلى عملية عامة لإعادة تعريف أهداف النظام الإنساني ليصبح أكثر "مرونةً"؛ وتطوير سب وطرق لتشكيل فهم أفضل للسياق والقدرات والاحتياجات- الأمر الذي سيدعم أيضًا تحقيق فهم أفضل للمستويات الحكومية العديدة المختلفة وفهم أفضل كذلك لتحديات الوصول للمتضررين وفرص نجاحه. كان من المثير وربما المفاجئ أن يشهد المنتدى تشابهًا كبيرًا بين التوصيات حول مشاركة المجتمع المدني في حالات النزاع ومثيلاتها في السياقات الأخرى، وأن يشهد كذلك على نحو أكبر تماثلًا بين العديد من التوصيات– وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بعملية تقييم جارية للسياق والاحتياجات- وتلك التوصيات المنبثقة في سياقات أخرى.

كانت بعض المجالات ذات الصلة بعمل المجتمع المدني أكثر ارتباطًا بالنزاع. فمن ناحية دور المجتمع المدني وأنشطته، أكد المنتدى على قدرة المجتمع المدني على مراقبة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والإبلاغ عنها للهيئات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى قدرتها على تقديم المساعدة أيضًا. فيما يخص العلاقة بين المنظمات الدولية والمحلية، سادت مخاوف معينة ألا يكون هذا شكلًا خالصًا من أشكال "نقل المخاطرة"، وضرورة تنفيذ التوصيات القاضية بالانتقال لدور أكثر مرونة واهتمامًا ببناء القدرة للفاعلين الدوليين بطريقة تقلل من المخاطر على الفاعلين المحليين سواء عبر التوعية بالأسباب الرئيسية للمخاطر أو عن طريق الحفاظ على حضور دولي فاعل على الأرض.

عندما تعلق الأمر بدور الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني، ركزت المناقشات على التوتر بين لعب دور "سياسي" أكبر في معالجة الأسباب الرئيسية ولعب دور عملياتي يتمثل في "الحضور على الأرض وتقديم خدمات الإغاثة". يعتقد الكثير من المشاركين أنه يجب على "النظام الإنساني الدولي" عدم الانسحاب من الدور العملياتي له، بل يجب عليه محاولة معالجة العقبات العملياتية الحالية التي تعترض العمل الإنساني في حالات النزاع – وعلى وجه الخصوص العقبات التي تواجه وصوله للأشخاص المتضررين. تمثلت التوصيات الرئيسة هنا في

لا ينبغي النظر إلى واقع أن الدولة هي أحد أطراف النزاع المتقاتلة على أنه سبب يحل لها التنازل عن مسؤوليتها في تقديم الخدمات الأساسية والحماية والمعونة الإنسانية.

ركزت المناقشات على التوتر بين لعب دور "سياسي" أكبر في معالجة الأسباب الرئيسية ولعب دور عملياتي يتمثل في "الحضور على الأرض وتقديم خدمات الإغاثة".

إصدار القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لبيانٍ واضح يبرز أهمية قدرة العاملين في المجال الإنساني على عقد حوار مع جميع أطراف النزاع، وضرورة مراعاة الدولة لمسألة إدراج إعفاءاتٍ في التشريعات المحلية لمكافحة الإرهاب وأنظمة العقوبات الدولية بهدف إتاحة الفرصة لإجراء حوار مع جميع الفاعلين (رغم أن هذه التوصية لم تحظ بدعم عالمي). بيد أن توصية أخرى حظيت بالدعم تمحورت حول وضع آليةٍ تتيح لدولة ثالثة العمل مع الطرف الحكومي من النزاع على دعم الجهود المبذولة لتقديم المعونة الإنسانية والوساطة لحل النزاع. صدرت أيضًا توصية أخرى حظيت بالدعم تمحورت حول وضع آليةٍ تتيح لدولة ثالثة العمل مع الحكومات التي كانت طرفًا في نزاع على دعم الجهود المبذولة لتقديم المعونة الإنسانية والوساطة لحل النزاع. تتأتى العديد من العقبات التي تحول دون الوصول للأشخاص المتضررين من الإحساس بعدم حيادية لافاعلين الدوليين. ويجب على أولئك الفاعلين معالجة هذه المسألة عن طريق ضمان قيامهم بما هو أكثر من مجرد "أقوالٍ" دون أفعال لدعم مبدأ الحيادية، بالإضافة إلى تدعيم السياسات التنظيمية وتطويع واستبقاء موظفين ذوي فهمٍ حقيقي لمبدأ الحيادية والوصول والتفاوض. يمكن للمتبرعين بذل جهودٍ أكبر للحث على الامتثال لمبدأ الحيادية عبر الطريقة التي يقدمون بها المساعدة. ولكن لم يدعم جميع ممثلي المتبرعين اقتراحات تتعلق بآليات استعراض الأقران وقانون مكافحة الإرهاب.

بصورة عامة، شكّلت بيئات العمل الجديدة التي وجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم داخلها ضمن ظروف النزاع بالإضافة إلى عجزهم عن الحصول على اعترافٍ بمساحة للعمل الإنساني عقباتٍ أمام وصولهم للأشخاص المتضررين. وقد علّق أحد المشاركين بأن هذا الأمر لم يعد مرهونًا على نحو كبير بمشاكل السلامة كما يعتقد عادةً بل إنه يرتبط بشكل أكبر بالإخفاق في فهم السياقات الجديدة التي يحدث ضمنها النزاع:

"لا يمكنك أنت ولا حتى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) إقناع جماعة بوكو حرام بأنه يجب عليك القيام بما يتعين علينا بوصفه موقفًا إنسانيًا موضوعيًا وحياديًا؛ ولذلك، أعتقد أن المشكلة تكمن هنا. كيف نتعامل فعليًا مع هذه البيئة الجديدة حيث يعترض العمل وفق المبادئ الإنسانية تحدياتٍ حقيقة جمة؟ الأمر [يتعلق] بالبقاء على الأرض وتقديم المعونة، ولكنني أعتقد أن تقنياتنا وتفكيرنا قد عجزتا فعليًا عن ابتكار طريقة لفهم البيئة حقًا. فنحن لا نجري هذا النوع من التحليلات بشكل جيد وعميق كفاية."

تتأتى العديد من عوائق الوصول من الإحساس بعدم حيادية الفاعلين الدوليين.

النزاعات الحضرية

ويقصد بها النزاعات في المناطق الحضرية التي تشهد نشوءًا متسارعًا للأحياء الفقيرة/ نموًا عشوائيًا ومستويات مرتفعة من الفقر المتوطن وسوء التغذية بالإضافة إلى وصولٍ محدود لقاطنيها لخدمات الصحة العامة والرعاية الصحية. كما تشهد أيضًا مستويات مرتفعة من العنف والجريمة مع معدل وفيات مباشرة مماثلٍ للمعدل الذي قد يحدث في النزاع المسلح؛ وتكون الدولة—وسلطات تطبيق القانون على وجه الخصوص- طرفًا مسلحًا في هذه الحالات. يؤدي هذا العنف كذلك إلى تهجير السكان (إلى داخل أحياء المدينة وإلى مدنٍ أخرى) وظروف تنطوي على تحديات تعترض جهود الدولة والفاعلين الدوليين للوصول إلى مناطق في المدينة تعاني مستويات مرتفعة من الاحتياجات الإنسانية. تعيش أعداد كبيرة من اللاجئين والمهجرين والمهاجرين الذين أُجبروا على الهرب من النزاعات التي تشهدها البلدان المجاورة والمناطق الريفية من البلد نفسه، في المدينة وبشكل كبير ضمن مستوطنات غير رسمية.

قد تتضمن الأمثلة عليها مدنًا في أمريكا الجنوبية والوسطى وأفريقيا الغربية والجنوبية.

النزاعات الحضرية:
العوائق والتوصيات الحائزة على أعلى نسبة من الأصوات

حظي المشاركون بفرصة لمراجعة كافة التوصيات لجميع السياقات في المنتدى في تمرين مرئي على التصويت. تمثل الدوائر الخضراء الموافقة في حين تدل الدوائر الحمراء على عدم الموافقة. تم التصويت على التوصيات في "حزمة" إلى جانب العوائق التي تهدف لمعالجتها. طُرحت "نقاط" عدم الموافقة من نقاط الموافقة للحصول على المجموع الإجمالي لكل حزمة.

العوائق	التوصيات	التصويت
يعوق الوصول إلى المعونة والحماية انعدام الأمن للعاملين في مجال الإغاثة والأشخاص الذين يحتاجونها.	1. زيادة الاستثمار في تعزيز حكم القانون في البيئات الحضرية الهشة عبر التنمية المؤسساتية. 2. تخويل الشبكات المحلية الموجودة وتمكينها.	27 ✓ 1 ✗
لا تتلقى بعض المجموعات المعرضة للخطر (كالمهجرين والمشردين) الحماية والدعم الإنساني.	1. احرص على وضع وإنفاذ اعتراف قانوني بحقوق المهجرين والمشردين. 2. ادعم تنمية شبكات السلامة الاجتماعية والخدمات الأساسية والبنى التحتية.	31 ✓ 3 ✗

1. العمل الإنساني الجيد يصل لجميع من يحتاج المساعدة

2. يلبي العمل الإنساني الجيد الأولويات ويحترم كرامة الأشخاص المتضررين بالأزمة.

العوائق	التوصيات	التصويت
تحد المنهجيات والآليات الراهنة لتقديم المعونة الإنسانية من سلطة الأشخاص المتضررين بالأزمة.	1. استخدم الأموال لدعم إستراتيجيات مواجهة الأزمة و/أو مقومات العيش الكريم وبث الحياة في الأسواق المحلية من جديد – يجب أن يحظى هذا بدعم تقني عبر الهواتف الذكية (الوكالات الإنسانية). 2. حاول ترتيب إعادة بناء الخدمات ودعم النظام البيئي الحضري حسب الأولوية لتمكين عملية الاستجابة التي يقودها المجتمع (الحكومات المضيفة والفاعلون في مجال التنمية).	22 ✓ 0 ✗

النزاعات الحضرية:
الأدوار والمسؤوليات المحددة من قبل المشاركين

في حالات الأزمات الحضرية،

يجب على الحكومة ...

- إجراء تحليل دقيق لأصحاب المصلحة وتحديد المجموعات المهمشة والمعرضة للخطر بشكل خاص.
- وضع خارطة طريق إستراتيجية شاملة لمعالجة مشاكل العنف في المناطق الحضرية.
- ضمان مراعاة سياسة التنمية والتخطيط الحضري للتحدي المتمثل بالعنف في المناطق الحضرية والعمل على تقليص عمليات "اقتلاع" المستوطنات المدنية غير الرسمية وتوفير مساحات حضرية أكثر أمانًا ومقومات أفضل للعيش الكريم.
- تزويد القطاع الخاص بالحوافز التي تدفعه إلى المشاركة في هذه السياسات ودعم الجهود الرامية لتوفير مقومات مستدامة للعيش الكريم.
- القيام بإصلاحاتٍ في النظام القضائي والأمني والسياسي حيثما كانت مطلوبة لضمان حماية السكان ومنع الفساد وسوء استخدام أنظمة الدولة لأهداف غير مشروعة.
- ضمان تقديم الخدمات الأساسية وخاصة للمجموعات الأكثر عرضة للخطر.
- وضع خطة طوارئ للحالات الطارئة وضمان توفر كافة المنظومات وقدرتها على إدارة حالات الطوارئ في المناطق الحضرية.

يجب على المجتمع المدني ...

- إجراء تحليل للسياق وتخطيط للمخاطر واحتمالية التعرض لها والقيام بأنشطة التقييم.
- تطبيق أنشطة البرنامج الرامية توفير الحماية وتنمية مقومات العيش والتعليم للشباب والنساء خاصةً.
- نشر الوعي باحتياجات سكان المناطق الحضرية.
- وضع آلياتٍ للمساءلة لحمل الحكومة والفاعلين الآخرين على تحمل مسؤولياتهم.
- تضمين أصوات وآراء وأفكار قاطني المناطق الحضرية والمجتمع المدني في عملية تطوير إستراتيجية الحكومة.

يجب على المنظمات الإقليمية ...

- مشاركة المعرفة والمعلومات المتوفرة حول برامج التنمية الحضرية بالإضافة إلى دعم الشبكات الحضرية.
- دعم الحلول السياسية في الحالات التي يرتبط فيها العنف المدني بتوترات سياسية إقليمية/خارج حدود البلد.

يجب على المتبرعين ...

- الاستثمار في أنشطة التنمية الرامية للحد من أسباب العنف في المناطق الحضرية كتوفير مقومات العيش الكريم وإصلاح النظام الأمني.
- تقديم التمويل بشكل مباشر إلى الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على معالجة العنف في المناطق الحضرية.
- التوفيق بين دورات وأنشطة التمويل للأغراض الإنسانية والتنموية.

يجب على القطاع الخاص ...

- الاستثمار في المناطق المجاورة المتضررة.
- توفير دعم فني لعمليات تقديم الخدمات والدعم الإنساني (كالبرنامج النقدي).

يجب على وسائل الإعلام ...

- نشر تقارير حرة وعادلة وموضوعية وتعرية الفساد.

يجب على الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني ...

- دعم الحوار الدولي المستمر حول مشكلة العنف في المناطق الحضرية ومسؤوليات الأطراف المختلفة فيما يتعلق بالعنف في المناطق الحضرية.
- دعم نشر نتائج هذا الحوار والإطار القانوني فيما يخص العنف في المناطق الحضرية والمبادئ المنبثقة عنه.
- نشر الوعي على المستوى الوطني والعالمي بضرورة حماية سكان المناطق الحضرية.
- توفير مكان حيادي لجمع الأطراف على طاولة واحدة وتوفير وصول إنساني للمتضررين (عند عجز المجتمع المدني المحلي عن القيام بذلك).
- تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية ودعم بناء القدرة على الاستجابة.
- دعم الحكومة والمجتمع المدني على وضع خارطة للمخاطر واحتمالات التعرض لها.
- سد الفجوات في عملية التنفيذ في حال عجز الفاعلين المحليين عن تقديم خدمات مستمرة بطريقة حيادية وقدرة الفاعلين الدوليين على القيام بذلك.

النزاعات الحضرية:
التحليل

ما تزال العديد من الوكالات الإنسانية في طور تحديد طرق عمل جديدة تتكيف بشكل أفضل مع البيئات الحضرية.

يمكن أن تغطي المشاركة الإنسانية في البيئات الحضرية ثلاثة مجالاتٍ: الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية في بيئة حضرية واللاجئون الحضريون والعنف الذي يحمل طابع النزاع في المناطق الحضرية. أثناء الطلب من المشاركين مناقشة المجالين الأخيرين، شعر العديد منهم أنهم في موضع أفضل لإبداء تعليقاتهم على المجال الأول، ولذلك فقد امتدت العوائق والتوصيات ذات الصلة بالبيئات الحضرية لتشمل الأنواع الثلاثة جميعها للعمل الإنساني في البيئات الحضرية.

بناءً على شبكة المنظومات والخدمات والمنظمات الموجودة في ظروف حضرية، تداخلت العديد من التوصيات في هذا السياق مع تلك التوصيات المتمخضة في سياق الكوارث الفجائية من ناحية تركيزها على بناء القدرة المحلية. بيد أن التركيز هنا كان على المستوى الأصغر بالنظر إلى البلديات ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) الصغيرة الموجودة في المناطق الحضرية. في حين كانت مسائل تحسين التمويل النقدي وإعادة بناء الخدمات مواضيع متكررة للتوصيات كأمثلةٍ على الطرق التي يمكن للفاعلين في المجال الإنساني وفقًا لها استخدام سبلٍ وتقديم آلياتٍ لا تحد من فعالية التصرف لدى الأشخاص المتضررين.

ما تزال العديد من المؤسسات الإنسانية في طور تعيين طرق جديدة للعمل تتلاءم بشكل أكبر مع البيئة الحضرية. لهذا السبب ربما، ركزّت العديد من التوصيات على معالجة الفجوات في مهارات وخبرة الفاعلين الدوليين. تشتمل أمثلة المجالات المتاحة لتحسين قدرات الفاعلين الدوليين ومهاراتهم في الاستجابة الإنسانية في البيئات الحضرية على التركيز على فرق القيادة أكثر من الأفراد لاتخاذ القرارات وتوسيع دائرة الاستعداد ومنظومات الاستجابة إلى نطاق إقليمي عبر منظومات مختصة من نوع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC). أولى المشاركون من الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث (NDMAs) والمنظمات الوطنية غير الحكومية (NGOs) على وجه الخصوص دعمهم لخيار الأقلمة.

بالحديث عن العنف في المناطق الحضرية على وجه التحديد، كان هنالك إجماع فيما إذا كان للفاعلين الدوليين في المجال الإنساني دور ليلعبونه في الاستجابة لمثل هذه الحالات وما قد تكون عليه طبيعة ذلك الدور. العديد من المشاركين رأوا العنف في المناطق الحضرية شأنًا داخليًا- وأن نطاق تطبيق القانون والتخطيط الحضري وسياسة التنمية هي أيضًا مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الحكومة المحلية والوطنية والمجتمع المدني. أشاروا كذلك إلى أن القانون الإنساني الدولي لم يغطِ مسألة العنف في المناطق الحضرية وأن مشاركة الفاعلين الدوليين كانت لتشكل تحديًا لسيادة الدولة.

اقترح الآخرون أن فصل نتائج العنف في المناطق الحضرية (التي تشتمل غالبًا على تهجير السكان وانتهاكات الحماية ومعدل الوفيات) عن عواقب العنف في المناطق الريفية نشأ عنه تمييز مغلوط؛ فجميع أولئك المتضررين نتيجة العنف يجب أن يتلقوا المعونة والحماية، وقد تمنحهم، في بعض الحالات، حيادية المؤسسات الدولية، الفرصة لتقديم المعونة الإنسانية حين يكون من الصعب على الدولة أو المجتمع المدني تقديمها. وكما لاحظ أحد المشاركين، فإن نوع العنف يملي أنواع الحلول التي يمكن اللجوء إليها الأمر الذي يحدد هوية الفاعل، من بين الفاعلين في مجال التنمية والمجال الإنساني، الذي ستكون له أفضلية نسبية:

"يجب عليك فهم نوع العنف الذي تواجهه. فإن كان عنفًا يتأتى من المجتمع المحلي نتيجة ضعف عملية التنمية وما إلى ذلك، فهنالك حاجة عندئذٍ لإشراك المجتمع المحلي كأول المعنيين بالاستجابة الإنسانية. أما إن كان عنفًا دخيلًا على المجتمع المحلي تشنه عصابات تسيطر على المجتمع المحلي لاستغلاله لأهدافها الخاصة، فهنالك حاجة عندئذٍ لفاعل أكثر حياديةً للتدخل."

كانت كذلك مسألة التخطيط المشترك مع الفاعلين في مجال التنمية والفاعلين المحليين موضوعًا رئيسيًا في السياق الحضري. ففي حين يمكن للفاعلين في المجال الإنساني معالجة نتائج العنف في المناطق الحضرية، فإن العنف بحد ذاته يشكل في واقع الحال تحديًا رئيسًا يرتبط بسياسة الحوكمة والتنمية. كما هو الحال في السياقات الأخرى، دعا

كان هنالك إجماع بسيط فيما إذا كان للفاعلين الدوليين في المجال الإنساني دور ليلعبونه في الاستجابة للعنف في المناطق الحضرية.

في حين يمكن للفاعلين في المجال الإنساني معالجة نتائج العنف في المناطق الحضرية، فإن العنف بحد ذاته يشكل في واقع الحال تحديًا رئيسًا يرتبط بسياسة الحوكمة والتنمية.

المشاركون في المنتدى العالمي الدول والفاعلين في مجال التنمية إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في معالجة أسباب المعاناة الإنسانية. بيد أن مجموعة السياق الحضري تباينت في تركيزها الأكثر وضوحًا على النظر إلى ضعف مشاركة الدولة على أنه مسألة إرادة سياسية بالقدر ذاته من التركيز عليه بوصفه مسألة قدرة على الاستجابة وكلاهما يحتاج معالجةً.

في الوقت الراهن، تسجل العديد من الهيئات "متعددة الولاية" (العاملة في مجال التنمية والمجال الإنساني) الوطنية والدولية حضورًا سابقًا في المدينة. بالنسبة إلى هذه الهيئات، لا يشكل السؤال المتمثل في ضرورة وكيفية الاستجابة للعنف نقاشًا أكاديميًا بل تحديًا عملياتيًا مستمرًا. وفي العديد من الحالات تكون هذه الهيئات هي من يدفع نحو ضرورة إيضاح دور الفاعلين الخارجيين في هذه الحالات.

الكوارث الكبرى

تتسم هذه الأزمات بأنها ذات بعد إقليمي وتؤثر على بلدان عدة وأقرب لأن تكون تحولًا سريعًا وتخلّف آثارًا ملحوظة على منظومات الدولة من ناحية تعطيل القدرة على تقديم الخدمات. تكون معدلات المراضة والوفيات في هذه الأزمات مرتفعة جدًا، وتلحق ضررًا اقتصاديًا كبيرًا بالدول المتأثرة بها. تعجز قدرات الاستجابة الطارئة للدولة المتضررة والنظا الإنساني الدولي مجتمعةً عن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية ومن الضروري الحصول على دعم إضافي. قد يجعل نطاق الحالة الطارئة وطبيعتها من الوصول للمناطق المتضررة أمرًا صعبًا للغاية. فهذا النوع هو نوع جديد من الكوارث يجب على النظام الدولي إعداد نفسه جيدًا لمجابهته.

أهم الأمثلة على هذا النوع من الأزمات هي وباء الإيبولا في أفريقيا الغربية وربما بعض الكوارث الطبيعية المدمرة أو الناشرة للأوبئة ذات التحول السريع ومعدل الوفيات المرتفع والإخفاقات التقنية أو الكوارث الكبرى المحتملة التي تؤثر على مساحات أوسع أو مناطق مأهولة بكثافة سكانية عالية.

الكوارث الكبرى:
العوائق والتوصيات الحائزة على أعلى نسبة من

حظي المشاركون بفرصة لمراجعة كافة التوصيات لجميع السياقات في المنتدى في تمرين مرئي على التصويت. تمثل الدوائر الخضراء الموافقة في حين تدل الدوائر الحمراء على عدم الموافقة. تم التصويت على التوصيات في "حزمة" إلى جانب العوائق التي تهدف لمعالجتها. طُرحت "نقاط" عدم الموافقة من نقاط الموافقة للحصول على المجموع الإجمالي لكل حزمة.

العوائق	التوصيات	التصويت
يستهدف العمل الإنساني المتضررين على أساس سهولة الوصول أكثر من احتياجات المتضررين.	1. بناء قدرة المجتمع على الاستجابة وآليات تدفق المعلومات لتحديد المجموعات السكانية التي لم يتم الوصول إليها والإبلاغ عنها. 2. تطوير آلية منسقة متعددة أصحاب المصلحة للإشراف على العمل استجابةً لمعلومات حول المجموعات المستثناة.	29 ✓ 1 ✗

1. العمل الإنساني الجيد يصل لجميع من يحتاج المساعدة

	العوائق	التوصيات	التصويت
2. يلبي العمل الإنساني الجيد الأولويات ويحترم كرامة الأشخاص المتضررين بالأزمة.	لا يدفع العاملون في المجال الإنساني الثمن نتيجة سوء البرامج والخطط وضعفها. ستسهل معالجة هذه المشكلة الحصول على عمليات وبنى أكثر ملائمة للأهداف والمشاركة.	1. يجب على الوكالات الإنسانية تأسيس آليات ارتجاعية تقيم الأداء الإنساني- لتكون مطلبًا إجباريًا من قبل المتبرعين ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ لحمل منسقي الشؤون الإنسانية على تحمل مسؤولياتهم.	29 ✓ 1 ✗
5. يتسم العمل الإنساني الجيد بالحيادية والموضوعية ويتقيد بالقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية.	في الوقت الراهن، مركزية الحماية في العمل الإنساني ليست ثابتةً وتطبق حرفيًا كما ينبغي.	1. يجب تخويل الفاعلين المحليين على نحو أكبر لإنفاذ ونشر الوفاء باحتياجات الحماية عبر تضمينهم في تحليل السياق وعملية صناعة القرار. 2. يجب مساءلة موظفي الحكومة والقادة في مجال العمل الإنساني لمعالجة الحالات التي لا تنطوي على نزاعات.	27 ✓ 0 ✗

الكوارث الكبرى:
الأدوار والمسؤوليات المحددة من قبل المشاركين

استعدادًا للكوارث الكبرى واستجابةً لها،

يجب على الحكومة ...

- بناء قدرتها الخاصة على الاستجابة بما في ذلك الاستجابة للكوارث بميزانيات محددة وتأسيس ودعم الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث (NDMAs) (بشكل يشمل المستويات المحلية والوطنية الفرعية).
- إجراء تقييمات متعددة القطاعات للقدرة واحتمالية التعرض للمخاطر.
- وضع خطط لإدارة الكوارث (تشتمل على أدوار ومسؤوليات الفاعلين المختلفين).
- تأسيس إطار قانوني ليسير الاستجابة الإنسانية الدولية.
- الاستعداد للاستجابة والتخطيط المتكامل مع الهيئات الدولية، أو على الأقل للتواصل مع الهيئات الدولية.

يجب على منظمات المجتمع المدني ...

- بناء قدرة المجتمع على الاستجابة السريعة.
- تنفيذ أنشطة الاستجابة.
- توفير معلومات حول السياق والاحتياجات الإنسانية.

يجب على المؤسسات الإقليمية ...

- تنفيذ الاستعداد على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى أنشطة التخطيط والوقاية.
- تعزيز المعايير والممارسات المثلى.
- تيسير وصول الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني وتسهيل استجابتهم.

يجب على القوى العسكرية الخارجية ...

- التنسيق مع الاستجابة الدولية والوطنية.
- العمل مع مجموعة إمدادات لوجستية إن لزم الأمر.
- التدرب سابقًا مع الفاعلين في المجال الإنساني.

يجب على المتبرعين والفاعلين الدوليين في مجال التنمية ...

- مراجعة خطط التنمية واستعراضها لأخذ العوامل المخففة للأزمة بعين الاعتبار.

يجب على القطاع الخاص ...

- ضمان استمرارية الحركة التجارية عبر الحفاظ على المرافق التجارية والبنى التحتية.
- تقديم الدعم في مجال الإمدادات اللوجستية.
- استخدام الإبداع التقني والبحث والخبرة التنموية.

يجب على الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني ...

- دعم مبادرات بناء قدرة المجتمع المدني على الاستجابة.
- إجراء تقييمات كجزءٍ من نشاط تقوده الحكومة، حيثما أمكن ذلك، مع الحرص على لعب دور ريادي إن استلزم الأمر ذلك.
- الاستعداد لقيادة الاستجابة وتنسيقها في حال عجز الحكومات عن ذلك؛ ضمان الارتباط بآليات التنسيق الحكومية إن كانت عاملةً.
- الاستعداد لتنفيذ أنشطة استجابة واسعة النطاق.
- وضع المعايير والالتزام بها.

الكوارث الكبرى:
التحليل

تمخضت إجمالًا الكثير من التوصيات التي خلّفت خلافًا حول هذا السياق أكثر من أي سياق آخر.

يمكن معالجة الكوارث الكبرى بشكل رئيسي عبر الاستعداد بشكل أفضل وخاصة على المستويات العالمية والإقليمية.

تعد الكوارث الكبرى أكثر صعوبة من حيث دراستها من السياقات الأخرى بسبب قلة الأمثلة عليها في التاريخ الحديث. عمومًا، تمخضت الكثير من التوصيات التي خلّفت خلافًا حول هذا السياق أكثر من أي سياق آخر، الأمر الذي يعكس ربما الصعوبات في وضع تصور لكيفية تحسين قدرة النظام على التعامل مع الأزمات غير المتوقعة التي تفوق قدرة الدولة، وفي بعض الحالات، قدرة النظام الإنساني الدولي على الاستجابة.

تتميز الكوارث الكبرى بالطريقة التي تفوق بها قدرة الأنظمة والموارد الموجودة. وكما انعكس ذلك في التوصيات، فإنه من الممكن معالجة هذه المشكلة بشكل رئيسي عبر الاستعداد بشكل أفضل- وخاصةً على المستويات العالمية والإقليمية- لمواجهة سيناريوهات مثل هذه الكوارث الكبرى، ومن خلال رفع مستوى الكفاءات في النظام خلال فترة وقوع كارثة كبرى بغية تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المنهكة. اشتملت التوصيات التي تعالج المسألة الأولى على:

- وضع آلية للاستعداد العالمي والإقليمي استنادًا إلى تقييم المخاطر وتحليل الفجوات في القدرة على الاستجابة؛
- استغلال التسهيلات العالمية لإجراء تحليل ديموغرافي للبلدان المحتمل تعرضها للخطر؛
- بناء أنظمة حديثة أكثر تنظيمًا وتعتمد بشكل أكبر على التقنيات المتطورة لجمع البيانات وإدارتها ونشرها؛
- إنشاء منصات محلية لإجراء تقييمات المخاطر وتحليلات المخاطر على أصحاب المصلحة المتعددين على أسس علمية ومعرفية محلية.

استهدفت أكثر التوصيات شيوعًا في هذا السياق مواضع نقص الكفاءات في المنظومة القائمة على الولاية للنظام ودفعت لابتكار طرق للتنسيق والتمويل تشمل نطاقًا أكثر تنوعًا من الفاعلين. لوحظ ميل لدى المشاركين إلى الاعتقاد أنه يمكن تحقيق فعالية أكبر عبر استحداث توجه جديد في الاستجابة الإنسانية للكوارث الكبرى بشكل يركّز الموارد على الفاعلين استنادًا إلى قدرتهم على الاستجابة أكثر من ولايتهم

أو وضعهم. بيد أن هذه التوصيات حول مواضع نقص الكفاءة الناجمة عن الولاية سجّلت أيضًا عددًا كبيرًا من نقاط عدم الموافقة في الاقتراع المرئي.

حدث أيضًا نقاش محتدم ضمن مجموعات الكوارث الكبرى حول هوية القائمين على مهام القادة والتنسيق في مثل هذه الأزمات؛ أهم الفاعلون الدوليون في المجال الإنساني أم الدولة المتضررة بالأزمة. في نهاية المطاف، دفع البعض أن الدولة ستبقى المسؤول حتى في حالة مواجهة كارثة كبرى ساحقة كونها الوحيدة القادرة على ممارسة السلطة التشريعية:

> "بالتفكير بهاييتي وحقيقة أن الرئيس كان يعيش في سيارته بعد الزلزال مباشرةً، بيد أن ذلك لا يعني انتهاء سلطته كرئيسٍ للبلاد، فهو ما يزال الرئيس المعين الذي يمثل السلطة، وحتى مع انعدام القدرة على العمل [...] إلا أن السلطة الحقيقية يجب أن تبقى منوطةً بالمسؤول الوطني المنتخب..."

في حين اعتقد البعض أنه ومع وجود رغبة في إبقاء الدولة في القيادة بناء على التصور المثالي لما يجب أن يكون الحال عليه، إلا أن الواقع وخاصة في الكوارث الكبرى واسعة النطاق مختلف عن التصور المثالي:

> "فالتصور المثالي كما أسلفت يعبر عن الحاجة الحقيقية للحكومة لتتولى القيادة وللعمل معها، ولكن الواقع في العديد من الحالات أن المنظمات الدولية غير الحكومية *(NGOs)* والجماعات والشعب [هم] من يضطلعون حقيقة بالعمل الشاق وبمهمة تنسيق العمل أيضًا."

نوهّت هذه النقاشات إلى مدى التعقيد الذي يكتنف العمل في الكوارث الكبرى والحاجة إلى اعتماد "طريقة قياسية" بناءً على تفاصيل الأزمة. الأمر الذي قد يعني تنسيق الفاعلين الدوليين للعنصر الدولي للاستجابة الإنسانية وضمان ارتباطها بنجاح مع العمل الإنساني على المستوى الوطني، وقد يعني في بعض الحالات الاضطلاع بالقيادة الشاملة وتنفيذ عملية الاستجابة الإنسانية. كما سيكون لزامًا على الفاعلين الدوليين لعب دور معياري في المساءلة والتمسك بالمعايير وضمان مساءلة جميع الفاعلين. وبينما الحال كذلك، سيتوجب على الفاعلين الدوليين ممارسة بعض الضغط من خلال عدم تولي دور طويل الأجل بعد الأزمة.

أجمع المشاركون بشكل عام أن آليات القيادة والتنسيق الدوليين، ورغم جهود اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) في تمكين المنسقين الدوليين وتدعيم بنية التنسيق على مستوى الدولة، لا تتمتع بفعالية كافية للاضطلاع بهذا الدور. يجب إجراء دراسة أساسية متعمقة حول كيفية بناء القيادة والتنسيق في نظام واسع من المنظمات المستقلة.

دار نقاش محتدم ضمن مجموعات الكوارث الكبرى حول هوية القائمين على مهام القادة والتنسيق في مثل هذه الأزمات.

إن آليات التنسيق والقيادة الدولية غير فعالة بما يكفي في الوقت الراهن.

لهذا السبب كان التركيز على أنشطة الاستعداد إلى جانب بناء العلاقات والتوسع مواضيع رئيسية من مجموعة سياق الكوارث الكبرى. ومع مناقشة التوضيع كموضوع هنا كما في جميع السياقات، ركزت مجموعة الكوارث الكبرى بشكل أكبر على الطريقة التي يمكن للنظام الإنساني من خلالها أن يكون شريكًا مع الفاعلين من خارج النطاق المعتاد، بمن فيهم القطاع الخاص والعلمي والجيش.

الأزمات المتواترة

يقصد بها الأزمات التي تحدث بصفة دورية في البيئة ذاتها (الأزمات المتشابهة التي تحدث كل بضعة أعوام)، وترتبط بشكل عام بالكوارث الطبيعية كالقحط والفيضانات، وتتفاقم بفعل عوامل بشرية. أكثر الفئات السكانية التي تشعر بآثار هذه الأزمات هي الفئات الفقيرة أصلًا إلى حد ما. يتمتع الفاعلون التابعون للدولة والسلطات المحلية ببعض القدرة على الاستجابة رغم انخفاض فعالية هذه الاستجابة في المناطق البعيدة/المهمشة حيث تحدث غالبًا هذه الأزمات. يتوقع أن تتولى الحكومة الوطنية قيادة عملية الاستجابة. بيد أن هذه الأزمات تشهد حضورًا مختلطًا للفاعلين الدوليين وبرامج الاستجابة لحالات الطوارئ وبرامج التنمية/المرونة.

تشتمل أمثلة هذه الأزمات على دول الساحل الأفريقي والمناطق الجافة وشبه الجافة في كينيا والمناطق المعرضة للفيضانات في بنغلاديش وباكستان وموزامبيق.

الأزمات المتواترة:
العوائق والتوصيات الحائزة على أعلى نسبة من الأصوات

حظي المشاركون بفرصة لمراجعة كافة التوصيات لجميع السياقات في المنتدى في تمرين مرئي على التصويت. تمثل الدوائر الخضراء الموافقة في حين تدل الدوائر الحمراء على عدم الموافقة. تم التصويت على التوصيات في "حزمة" إلى جانب العوائق التي تهدف لمعالجتها. طُرحت "نقاط" عدم الموافقة من نقاط الموافقة للحصول على المجموع الإجمالي لكل حزمة.

العوائق	التوصيات	التصويت
4. تقود الحكومة العمل الإنساني الجيد ويساهم في بناء قدرات الاستجابة المحلية قدر الإمكان.	إن تمويل بناء المجتمع المدني على الاستجابة محدود ومنهجيات بناء القدرة ليست فعالة دائمًا.	1. احرص على إصلاح تدابير التمويل الدولي للإقرار بالدور القيادي الذي يلعبه الفاعلون المحليون والدوليون في مجال العمل الإنساني ودعمه من حيث الاستعداد والاستجابة. يمكن تحديد الأهداف المحتملة. 2. احرص على إصلاح تدابير التمويل الدولي الحالية بحيث تخصص نسبة ×% من التمويل الإنساني الدولي لتعزيز قدرة الفاعلين المحليين والوطنيين على الاستجابة. أفسح المجال للمنظمات المحلية غير الحكومية (NGOs) لتحديد احتياجات بناء القدرة لديها وادعم المنهجية القائمة على النتائج؛ استثمر بشكل أكبر في المكان الذي بنيت فيه القدرة على الاستجابة بنجاح.	27 ✓ 0 ✗

	العوائق	التوصيات	التصويت
7. يعتمد العمل الإنساني الجيد على المعرفة والمهارات والأدوات الأفضل لتحقيق استجابة إنسانية أكثر فعالية.	حتى في حال وجود دليل، لا يستخدم العاملون في المجال الإنساني أو يتبنون الأساليب الجديدة للعمل تجاه الحلول والاستعداد على نحو أفضل.	1. بالنسبة إلى الحكومات التي تستقبل الفاعلين في مجال العمل الإنساني، تقع على عاتقها مسؤولية ضمان معرفة المعايير الإنسانية العالمية واستخدامها وتطبيقها في عملية الاستجابة. 2. احرص على تأسيس مجموعات بيانات طويلة الأجل والإشراف على آثار الاستجابة/ التداخلات في الأزمات المتواترة. 3. اربط ما ورد آنفًا بتمويل مرن لتكييف الاستجابة مع تطور الأزمة بمرور الوقت.	23 ✓ 0 ✗
3. يتسق العمل الإنساني الجيد مع العمليات السياسية والاقتصادية طويلة الأجل.	نقص التنسيق والتعاون بين الفاعلين في مجال التنمية والفاعلين في مجال العمل الإنساني.	1. الاتفاق على ميثاق بين الفاعلين في مجال التنمية والفاعلين في المجال الإنساني يقود إلى إعلان ولادة نظام جديد من الإدارة الجماعية للأزمات، مستهدفًا التخفيف من العدد الإجمالي لحالات العمل الإنساني في الأزمات المتواترة وطويلة الأمد. 2. تغيير منظومة التمويل لرأب الانقسام بين أنشطة الإغاثة وأنشطة التنمية.	20 ✓ 1 ✗

الأزمات المتواترة:
الأدوار والمسؤوليات المحددة من قبل المشاركين

في حالات الكوارث المتواترة،

يجب على الحكومات...

- ضمان تقديم الخدمات الأساسية وخاصة للأشخاص/المناطق سريعة التأثر بالأزمات المتواترة.
- وضع سياسات تنمية تشتمل على المرونة وتدابير الحد من مخاطر الكوارث (DRR).
- بناء قدرتها الخاصة على الاستجابة الإنسانية من خلال إنشاء الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث (NDMAs) في الأماكن التي لا توجد بها.
- ضمان عمل أنظمة الإنذار المبكرة والمراقبة.
- التواصل مع السكان فيما يتعلق بأنشطة الاستعداد والاستجابة.
- قيادة أنشطة الاستعداد والاستجابة وتنسيقها.
- ضمان تنفيذ الإطار القانوني بهدف تيسير تدابير الاستجابة.
- وضع اللوائح الناظمة للبرنامج الإنساني والاستمرار في مراقبته والإشراف عليه.

يجب على المجتمع المدني ...

- بناء قدرته الخاصة للحد من مخاطر الكوارث (DRR) والاستعداد والاستجابة.
- تنفيذ أنشطة الاستجابة الإنسانية (تحت قيادة الحكومة).
- ضمان المساءلة أمام السكان المتضررين.
- الدفاع عن حقوق السكان المتضررين والتوعية بها.
- تحديد الفئات الأكثر تعرضًا للخطر واستهدافهم بالاستجابة الإنسانية كجزءٍ من أنشطة التخطيط والمراقبة.

يجب على الفاعلين في مجال التنمية ...

- تصدر قائمة الداعمين للحكومة بخطط المرونة/ تدابير الحد من مخاطر الكوارث (DRR) وتطبيقها.

يجب على القطاع الخاص ...

- تقديم الدعم المالي والفني لتطوير أنشطة المرونة.

يجب على الهيئات الإقليمية ...

- تطوير إطار لسياسة نموذجية.
- لعب دور في عملية التنسيق في المناطق التي تتسم فيها الأنشطة بطبيعة إقليمية.
- تعبئة الموارد الفنية والمالية والبشرية.
- مشاركة الممارسات المثلى (على سبيل المثال، فيما يتعلق بآليات الإنذار المبكر).

يجب على الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني ...

- سد الفجوات وتقديم استجابة الملجأ الأخير – بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية عند الضرورة.
- التركيز على الأنشطة الإنسانية وترك حيزٍ:
- للفاعلين في مجال التنمية للعمل مع الحكومات في أنشطة المرونة.
- للفاعلين السياسيين لاستحداث المعايير التي تحد من آثار تغير المناخ.
- تطوير ومشاركة الممارسات العالمية المثلى للتخطيط للطوارئ والاستجابة لها.
- دعم تنمية قدرة على الاستجابة لدى المجتمع المدني المحلي.
- دعم التخطيط للطوارئ تبعًا للمتطلبات الحكومية.
- تسهيل الوصول للموارد.
- سد الثغرات في الاستجابة الإنسانية.

الأزمات المتواترة:
التحليل

ركزت المسألة الأكثر انتشارًا والمذكورة بشكل متكرر على تحقيق قدر أكبر من الاحترام والتمويل والقدرة والتحكم للفاعلين الوطنيين والمحليين- الدول على وجه الخصوص.

في كلتا الأزمات المتواترة وطويلة الأمد، يواجه الفاعلون في العمل الإنساني مشكلة المشاركة طويلة الأجل في موقع واحد سواء على فواصل زمنية متباعدة (بشكل متواتر) أو لفترة زمنية مطوّلة (طويلة الأمد) في إطار زمني طويل الأجل. يشكل هذا النوع من المشاركة تحديات معينة حول كيفية تقديم المعونة بطريقة تدعم، أكثر من كونها تثبط، الوفاء بالاحتياجات الإنسانية مع مرور الوقت، بالإضافة إلى تعريف الحدود والمسؤوليات الملقاة على عاتق الفاعلين في المجال الإنساني في هذه الأثناء إزاء الفاعلين في مجال التنمية وتوطيد السلام.
أكثر المواضيع شيوعًا والتي تكرر ذكرها في التوصيات في سياق الأزمات المتواترة، ركزت على تحقيق قدر أكبر من الاحترام والتمويل وبناء القدرة على الاستجابة والمراقبة للفاعلين المحليين والوطنيين في الدولة عل وجه الخصوص. تمثلت الرؤية الواضحة للأزمات المتواترة في ضرورة اضطلاع النظام الإنساني الدولي، عمومًا، بدور بسيط إلى حد ما.

الأمر الذي يتطلب إعادة إصلاح آليات التمويل بهدف تعزيز القدرات الوطنية والمحلية ودعم مرونة أكبر للتكيف مع الأزمات بالتزامن مع تطورها؛ والاعتماد على الحكومة المحلية لضمان وفاء الفاعلين في المجال الإنساني بالمعايير المعتمدة؛ والمشاركة في تحليل المخاطر المتعددة؛ ومعالجة العقبات المؤسساتية والاجتماعية التي تحول دون تضمين تحليل المخاطر في برنامج المساعدة.

ساد اتجاه إلى ضرورة النظر إلى الأزمات المتواترة، في العديد من الحالات، على أنها إخفاق في التنمية/ المرونة، وينبغي معالجتها بشكل رئيسي من قبل الدولة المتأثرة والمجتمع المدني بالشراكة مع الفاعلين في مجال التنمية. كما تتطلب تأكيدًا أكبر على تحليل المخاطر وإدارتها ربما ضمن إطار "المرونة"، وفق نموذج تقليدي أكثر في الاستجابة للأزمة. بيد أن بعض المشاركين يميلون إلى أن هذا يندرج ضمن اختصاص الفاعلين في مجال التنمية أكثر من اختصاص الفاعلين في المجال الإنساني. يجب على المتبرعين دعم هذه الجهود عن طريق تقديم التمويل الذي يمكنه الدفع بأنشطة التنمية (في السنوات العادية) وأنشطة الاستجابة الأكثر توجهًا (في سنوات الأزمة) بشكل متزامن.

يجب على الحكومة تولي قيادة عملية المراقبة والإشراف على الوضع وعملية تطوير خطط الاستعداد للاستجابة الإنسانية للأزمة. كما يجب على الفاعلين الحكوميين قيادة عملية تطبيق هذه الخطط وتنفيذها بواسطة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص حين يكون معنيًا بها. بيد أن هنالك خلاف

فيما بين مجموعات الأزمات المتواترة بخصوص جدوى الاعتماد على الدولة في الأزمات المتعددة للاضطلاع بهذه الأدوار؛ في حين أن ذلك منوط في بعض الحالات "بانعدام القدرة"، و"بانعدام الإرادة" في حالات أخرى، مقتضيًا ضمنًا أن الانتقال من الاستجابة التي يقودها الفاعلون الدوليون إلى الاستجابة التي تقودها الدولة في الأزمات المتواترة قد يكون أبعد مما تفترضه التوصيات. الأمر الذي من شأنه الارتقاء بالاستثمارات الهامة إلى مستويات أعلى. وكما صرّح أحد المشاركين، "اللامركزية لا تعني العمل المحلي فقط، بل تعني أيضًا، في العديد من الحالات التي تنطوي على أزمات متواترة، أنها ستتطلب تكييف المعونة إلى جانب تحرك سياسي رفيع المستوى لمعالجة الأزمات الرئيسية ولإيجاد الحلول لدورة الأزمة." يرى البعض أنه كان من الضروري، إجمالًا في مدة من خمس سنوات وفق تصور مثالي، للفاعلين الدوليين في المجال الإنساني الاستعداد لدعم تدفق القدرات وسد الثغرات في عملية الاستجابة الإنسانية حيث يتمتعون بقدرات ومهارات معينة.

نوقشت إحدى التوصيات المنبثقة عن عمل الفريق المختص للقمة العالمية للعمل الإنساني بتعمق في سياق الأزمات المتواترة. كانت هذه التوصية كالتالي: "الاتفاق على ميثاق بين الفاعلين في مجال التنمية والفاعلين في المجال الإنساني يقود إلى إعلان ولادة نظام جديد من الإدارة الجماعية للأزمات." استهدفت هذه التوصية التخفيف من العدد الإجمالي لحالات العمل الإنساني في الأزمات المتواترة وطويلة الأمد. وقد حظيت هذه التوصية بأكبر عدد من نقاط الموافقة أكثر من أي توصية أخرى لهذا السياق، وخاصة بوصفها حلًا لمعالجة نقص التنسيق والتعاون بين الفاعلين في مجال التنمية والفاعلين في مجال العمل الإنساني. بيد أن المشاركين في الاقتراع المرئي أبدوا درجة عالية من الموافقة عندما قُدمت هذه التوصية لمعالجة العوائق التي تعترض عملية التمويل. الأمر الذي يشير إلى أن هذا الميثاق الذي رأى المشاركون أنه سيكون فعالًا في معالجة مشاكل التنسيق بين الفاعلين في مجال التنمية ونظرائهم في مجال العمل الإنساني، إلا أن مدى ارتباطه بمعالجة العوائق التي تعترض تمويل الاستجابة الإنسانية للأزمات المتواترة كان أقل وضوحًا.

يجب على المتبرعين تقديم التمويل الذي يمكنه الدفع قدمًا بأنشطة التنمية (في السنوات العادية) والأنشطة الأكثر توجهًا للاستجابة (في سنوات الأزمة) بشكل متزامن

الأزمات طويلة الأمد

تتسم هذه الأزمات بطول أمدها، فهي تتطور وتتغير بمرور الوقت. لا تتمتع الدولة والسلطات المحلية عادةً سوى بقدرة محدودة على الاستجابة من ناحية تقديم الخدمات الأساسية، ويتولى الفاعلون الدوليون تقديم هذه الخدمات (الصحة، التعليم، والمياه وخدمات صيانة الصحة العامة والحفاظ عليها وما إلى ذلك) لفترات طويلة باستخدام الميزانيات الإنسانية. ستميل التنمية البشرية، التي تقاس بمؤشرات كمعدل الوفيات ومتوسط العمر المتوقع والتعليم ومعرفة القراءة والكتابة والدخل، لتكون في مستويات متدنية خلال هذه الأزمات- وتشهد كذلك فقرًا متوطدًا واحتياجات تنشأ عن هذا الفقر. كما تنطوي هذه الأزمات غالبًا على نزاع عنيف متوطن ومعدلات مرتفعة من الجريمة والعنف والإفلات من العقوبة. يمكن أن ترتفع كذلك مستويات النزاع بسرعة كبيرة. تسجل قوات حفظ السلام أو قوات حفظ الاستقرار حضورًا في هذه الأزمات. قد يصعّب النزاع والعنف بالإضافة إلى البعد المكاني على الأشخاص المتضررين عملية الوصول إلى الدعم الإنساني.
تميل الأزمات طويلة الأمد لتخلف أعدادًا كبيرةً من اللاجئين والمشردين على نطاق داخلي.

تشتمل أمثلة هذا النوع من الأزمات على جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض المناطق في أفغانستان.

الأزمات طويلة الأمد:
العوائق والتوصيات الحائزة على أعلى نسبة من الأصوات

حظي المشاركون بفرصة لمراجعة كافة التوصيات لجميع السياقات في المنتدى في تمرين مرئي على التصويت. تمثل الدوائر الخضراء الموافقة في حين تدل الدوائر الحمراء على عدم الموافقة. تم التصويت على التوصيات في "حزمة" إلى جانب العوائق التي تهدف لمعالجتها. طُرحت "نقاط" عدم الموافقة من نقاط الموافقة للحصول على المجموع الإجمالي لكل حزمة.

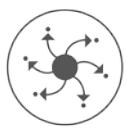

6. يستغل العمل الإنساني الجيد الموارد أفضل استغلال

العوائق	التوصيات	التصويت
إن آليات التمويل الحالية قصيرة الأجل للغاية لتمكين وضع الخطط والبرامج المتوقعة.	يجب على المتبرعين والوكالات أن يخططوا مستقبلًا: 1. إنشاء تدفقات تمويل متعدد السنوات ومتعدد الأقطاب من ثلاث إلى خمس سنوات بالإضافة إلى المرونة في استخدام الموارد (إمكانية التكيف مع السياق المتغير). 2. يجب أن توفر آليات التمويل ترابطًا أكثر قوة بين التمويل في مجال التنمية والتمويل في مجال العمل الإنساني، فضلًا عن إطار زمني طويل الأمد للأزمات طويلة الأمد على وجه الخصوص.	37 ✓ 0 ✗

	العوائق	التوصيات	التصويت
7. يعتمد العمل الإنساني الجيد على المعرفة والمهارات والأدوات الأفضل لتحقيق استجابة إنسانية أكثر فعالية.	لا تستخدم الاستجابات الإنسانية المنهجيات الأكثر فعالية بسبب ضعف القيادة واتخاذ القرارات. ينقص الموظفون في مجال العمل الإنساني المهارات الكافية والتدريب على الممارسات المثلى.	1. ركز على فرق القيادة (لا الأفراد) وصناعة القرار لضمان مشاركة الموظفين المجندين محليًا في هذه الفرق. 2. حدد هوية الأشخاص ذوي المهارات من خارج القطاع الإنساني (القطاع الخاص/المؤسسات الأكاديمية) الذين يمكنهم الوفاء بقدرة متخصصة شريكة للاستجابة (كالاستجابة في المناطق الحضرية على سبيل المثال). 3. احرص على توفير فرص تعلم/تدريب في المستويات المحلية/الإقليمية (وخاصة على التقنيات الحديثة ومهارات اللغة). "استقطب الناس للنظام."	34 ✓ 3 ✗
1. العمل الإنساني الجيد يصل لجميع من يحتاج المساعدة	يعوق الوصول إلى المعونة والحماية انعدام الأمن للعاملين في مجال الإغاثة والأشخاص الذين يحتاجونها.	1. احرص على توفير التمويل وخاصة للفاعلين المحليين. 2. الحاجة إلى احترام المبادئ الإنسانية بشكل أكبر. 3. فكّر في الفاعلين غير التقليديين كحلول بديلة.	31 ✓ 1 ✗

الأزمات طويلة الأمد:
الأدوار والمسؤوليات المحددة من قبل المشاركين

في حالات الطوارئ طويلة الأمد،

يجب على الحكومات...

- تحمل مسؤولية تطوير وتقديم مستويات أساسية من الخدمة/الرعاية الاجتماعية.
- تطوير إستراتيجية تنمية شاملة تشتمل على عنصر مرونة قوي (توقع أزمات محتملة) بالتعاون مع الفاعلين الوطنيين والدوليين في مجال التنمية.
- قيادة (أو بخلاف ذلك تيسير) العمل الإنساني الحيادي (عندما يمكنها ذلك) وتقديمه.

يجب على المجتمع المدني ...

- تقديم الدعم للحكومة، في تقديم الخدمات الأساسية، وللفاعلين الحكوميين/الفاعلين الآخرين في المجال الإنساني في تقديم المعونة الإنسانية في سياقات الأزمات.
- إجراء تقييمات وتقديم معلومات للحكومات أو تقديم التخطيط الإنساني في حالات الأزمات.
- تمكين الأشخاص من حث الحكومة والفاعلين الآخرين في مجال التنمية والعمل الإنساني على تحمل مسؤولياتهم.

يجب على الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ...

- تقديم دعم فعال لأنشطة بناء عملية السلام.
- إدراج اللاجئين في خطط التنمية بهدف دعم الحلول المستدامة.

يجب على المتبرعين الدوليين ...

- استخدام النفوذ السياسي لدعم أنشطة بناء عملية السلام.
- دعم مشاركة الفاعلين في مجال التنمية في حل المشاكل التي تعترض تقديم الخدمات الأساسية في الأزمات طويلة الأمد.

- خلق ظروف مالية تفسح المجال لنشاط تنموي/إنساني أكثر تكاملية. قد يشتمل ذلك على تمويل لسنوات عديدة، رغم:
  - أنه أمر معقد من الناحية السياسية بالنسبة لبعض المتبرعين بسبب الضوابط. التشريعية التي تحد من المرونة في هذا السياق.
  - وجود مخاوف من إمكانية أن يصبح التمويل متعدد السنوات هو نفسه عائقًا جديدًا ويحتاج إلى التكامل مع الأنواع الأخرى من التمويل.

يجب على الفاعلين الدوليين في مجال العمل الإنساني ...

- تعبئة الموارد.
- دعم بناء قدرة منظمات المجتمع المدني بما يشتمل على الأرجح القدرة على تقديم الخدمات وإنشاء الآليات لوضع الحكومة أمام مسؤولياتها.
- سد الثغرات في الحماية والدعم الإنساني تحت قيادة الحكومة إلى الحد:
  - الذي تسمح به الحكومة للعمل الحيادي؛
  - الذي تعجز عنده الحكومة/المجتمع المدني عن تلبية كافة الاحتياجات الإنسانية.
  - (من الممكن لهم أيضًا) المشاركة في مشاريع طويلة الأجل تكون رديفة لخطط التنمية.

الأزمات طويلة الأمد:
التحليل

ما تزال توجد تحديات كبيرة تعترض الاتفاق على التغييرات البنيوية والسلوكية الواجب إجراؤها بغية تحسين المعونة الإنسانية في هذا السياق.

تمحورت أكثر التوصيات شهرة حول التغييرات على منظومات التمويل.

تعد الأزمات طويلة الأمد واحدةً من أصعب أنواع البيئات التي يعمل ضمنها الفاعلون في المجال الإنساني؛ فهي تشكل نسبة كبيرة من الحالات التي تحتاج إلى استجابة إنسانية. وفي حين يسود اتفاق عام على أن منظومة الاستجابة الإنسانية الدولية الحالية للأزمات طويلة الأمد ليست في المستوى الأمثل لها، تعترض تحديات كبيرة الاتفاق على التغييرات البنيوية والسلوكية الواجب إجراؤها بغية تحسين المعونة الإنسانية في هذا السياق. تشير الأزمات طويلة الأمد أيضًا إلى أهمية اختيار الكفاءات المناسبة لبدء عملية الإصلاح. أكّد العديد من المشاركين في المنتدى العالمي على أن هذه التغييرات الرئيسية ستبقى دون معالجة لها طالما أن النقاش حول الأزمات طويلة الأمد يحدث بين الفاعلين في المجال الإنساني فقط ويستثنى منه المؤسسات المعنية بالتنمية.

ركّزت التوصيات لتحسين العمل الإنساني في المجموعة طويلة الأمد من الأزمات على:

- العلاقة بين الفاعلين المحليين و/أو الوطنيين في مجالي التنمية والعمل الإنساني؛
- منظومات التمويل؛
- عوائق الوصول للمتضررين؛
- الحماية؛
- المبادئ الإنسانية.

تمحورت أكثر التوصيات شيوعًا حول التغييرات التي ينبغي أجراؤها على منظومات التمويل، بما فيها:

- التمويل لسنوات عدة؛
- جعل التمويل أكثر مرونة ومتاحًا على نحو أكبر للفاعلين المحليين؛
- وضع آليات للتمويل توفر أكبر قدر ممكن من الاتساق بين تمويل العمل الإنساني وتمويل عملية التنمية.

في هذه الجلسة التي نوقشت خلالها الأدوار والمسؤوليات، دُعي المتبرعون على وجه الخصوص لتقديم تمويل متوقع على نحو أكبر على شكل تمويل لسنوات عدة. بيد أن المشاركين من مؤسسات المتبرعين أبدوا مخاوفهم من إمكانية توقع التمويل، مشددين على أن سياسات البلد يمكن أن تقيد مرونتهم وإمكانية توقع التمويل وفق الحدود التي يرغبون بها. بالإضافة إلى ذلك، يرى المشاركون أن التمويل متعدد السنوات نفسه يمكن أن يصبح أحد "العوائق" أو الاحتياجات الجديدة ويصبح بحاجة إلى أن تتممه

الأنواع الأخرى للتمويل بناءً على احتياجات هذا السياق.

فيما يتعلق بالحاجة إلى قدر أكبر من الاحترام للمبادئ الإنسانية والعمل وفقها في الأزمات طويلة الأمد، لاحظ أحد المشاركين أنه،

> "[يجب إجراء] نقاش صريح حول عملية المقايضة التي تدخل في الاختيار فيما بين المبادئ الإنسانية المختلفة، وعلى وجه الخصوص الاختيار بين الإنسانية والحياد، متى تبقى ومتى يجب عليك المغادرة ولماذا أُتخذت هذه القرارات."

في سياق متصل، كان هنالك دعوة "للبحث عن فاعلين غير تقليديين بغية إيجاد حلول بديلة"، لأن الفاعلين غير التقليديين قد يتمكنون من تحقيق الوصول للسكان المتضررين عندما يعجز الفاعلون التقليديون في مجال العمل الإنساني عن ذلك.

"[يجب إجراء] نقاش صريح حول عملية المقايضة التي تدخل في الاختيار فيما بين المبادئ الإنسانية المختلفة، وعلى وجه الخصوص الاختيار بين الإنسانية والحياد."

يجب عدم النظر إلى الدولة على أنها وحدة واحدة، فهنالك العديد من المستويات والبنى في جهاز أي دولة.

يجب على الفاعلين الدوليين في مجال التنمية، بالشراكة مع الحكومات، بذل مزيد من الجهود لمعالجة المشاكل التي تعترض تقديم الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ طويلة الأمد.

كما أبدى المشاركون اهتمامًا كبيرًا، وبعض الاختلاف، حول الحد الذي يمكن للدولة وفقه أن تقبل بمبدأ المعونة الإنسانية الحيادية في الأزمات طويلة الأمد، وخاصةً حينما تكون طرفًا في نزاعات داخلية طويلة الأجل. من الصعب التعميم فيما يتعلق بالعلاقة المثلى بين الدولة والفاعلين في مجال العمل الإنساني؛ فالأمر يعتمد على توجه الدولة. بيد أنه من المهم الانتباه إلى:

- ضرورة عدم النظر إلى الدولة على أنها وحدة واحدة، فهنالك العديد من المستويات والبنى في جهاز أي دولة، وسيكون من الممكن عادةً بالنسبة للفاعلين الدوليين العمل مع بعض عناصر الدولة.
- مدى أهمية المشاركة الإنسانية بالتنسيق مع الدولة – وخاصة الحد الذي يعمل الفاعلون الدوليون في مجال العمل الإنساني ضمنه تحت قيادة الدولة ويوافقون بموجبه على اضطلاع الدولة بمهمة التنسيق في الأزمات دويلة الأمد – وذلك إلى الحد الذي تسهّل وفقه الدولة النشاط الإنساني الحيادي. وفي حين أنه من الممكن وجود شكل من أشكال القياس الموضوعي – من قبل طرف ثالث- للحد الذي تسمح الدولة وفقًا له بالعمل الإنساني الحيادي، الأمر الذي سيساعد الفاعلين في المجال الإنساني على اتخاذ القرارات وتبرير سبب اتخاذها، فإنه من المرجح أن تتوصل الدولة والفاعلون الدوليون في مجال العمل الإنساني إلى حل وسط عبر التفاوض المباشر.

بدى المشاركون توافقًا عامًا على ضرورة بذل الفاعلين الدوليين في مجال التنمية، بالشراكة مع الحكومات، مزيدًا من الجهود لمعالجة المشاكل التي تعترض تقديم الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ طويلة الأمد وضرورة اضطلاع الفاعلين السياسيين الدوليين بدور أكبر لدعم عملية السلام والاستقرار. بيد أن نقاشات مطولة جرت حول الطبيعة الدقيقة للأدوار المختلفة للفاعلين في مجال التنمية والعمل الإنساني والعلاقة المثلى بينهم في الأزمات طويلة الأمد. وفي حين نظر بعض المشاركين إلى العمل الإنساني كعملية تحديد قصيرة الأجل/طويلة الأجل، نظر الآخرون إليه على أنه يُعرّف بنوع معين من الحاجة أو التعرض للمخاطر. وكما عرّفه أحد المشاركين،

"[...] لا أعتقد أنه يجب علينا التعميم بالقول أن العمل الإنساني لا يُقدم سوى لفترة قصيرة. فإذا تعرض السكان بشكل ممنهج لسوء المعاملة، سنة تلو الأخرى، واستمر ذلك لسنوات طوال، فإن هذا لا يحول دون اعتباره شأنًا إنسانيًا. لا أعتقد أن أي شخص يمكنه القول، كما تعرفون، سورية دخلت عامها الخامس من الأزمة، وقد حان الوقت لتسليم زمام الأمور للفاعلين في مجال التنمية."

تساءل مشارك آخر حول مدى واقعية "تسليم زمام الأمور" فعليًا في الأزمات طويلة الأمد:

"لا أعتقد أن المسألة تتعلق بتسليم زمام الأمور [...] أو أن نفكر أنه يجب على الفاعلين في المجال الإنساني يجب أن يغادروا لأن الفاعلين في مجال التنمية قد وصلوا، لا تسير الأمور على هذا النحو في الواقع ولا تنتهي على هذه الشاكلة فعليًا [...] يجب علينا التحرر من المنهج الفكري القائل "ينتهي العمل الإنساني ثم يأتي دور التنمية". بل يجب أن نغير منهجنا ليصبح "العمل الإنساني والتنمية جنبًا إلى جنب". ما الذي يمكنه أن ينجزاه معًا، عوضًا عن خط مستمر يبدأ بالعمل الإنساني ثم يأتي دور التنمية."

الجزء الثالث:
تكييف النظام – توصيات لنظام عالمي أكثر مرونةً

طوّر المنتدى العالمي على فرضية أن نجاح العمل الإنساني يعتمد إلى حد كبير على مدى تكيف الأنشطة الإنسانية للعمل في سياق محدد من البلدان ومن الأزمات. في الوقت الراهن، يميل النظام الإنساني إلى استخدام منهج واحد، وهو "قياس واحد يناسب الجميع"، لمجابهة الأزمة. قد ينطوي منهج أكثر نجاحًا على العمل بطرق مختلفة في سياقات مختلفة مع القدرة على تغيير طرق العمل في أي بلد تبعًا لتطور الحالة.

أوضح المشاركون خلال المنتدى العالمي الأدوار والأنشطة النموذجية للفاعلين الرئيسيين في كل سياق (راجع الجزء الثاني). ومع وجود العديد من التداخلات بين السياقات، قدّمت التصورات المنبثقة للسياقات الستة نطاقًا واسعًا من الوظائف والأنشطة التي يجب على الفاعلين الدوليين- كالأمم المتحدة (UN) والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والمتبرعين على وجه التحديد- الاضطلاع بها. ثم تمخضت مسألة المرونة. ما الذي تحتاجه أنظمة الفاعلين الدوليين في مجال العمل الإنساني وممارساتهم للوفاء بمجموعة الأدوار المختلفة المتوقع أن تلعبها في سياقات الكوارث الفجائية، والنزاعات والكوارث طويلة الأمد والأزمات المتواترة والكوارث الكبرى والكوارث في المناطق الحضرية؟ ما التصميم الأفضل للنظام الذي يمكنه معالجة الأزمة السورية ووباء الإيبولا وزلزال كاتماندو، والوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى والجفاف المتواتر في دول الساحل الأفريقي والعديد من الحالات الطارئة الأخر في الوقت نفسه؟

طُلب من المشاركين على وجه الخصوص أن يراعوا الكيفية التي يمكن من خلالها جعل العناصر الخمسة الآتية للنظام الإنساني الدولي أكثر مرونة وقدرةً على معالجة احتياجات السياقات المختلفة:

- **التمويل:** القواعد والآليات والإجراءات التي تحصل من خلالها منظمة ما على مواردها المالية وتنفقها؛
- **الحوكمة:** الآليات والمنظومات التي ينظم وفقًا لها النظام الإنساني الدولي نفسه ويتخذ قراراته وينسق أنشطته ويضمن جودة استجابته؛
- **التوظيف والمهارات:** العمليات التنظيمية التي تحدد عدد الموظفين وجودة عملهم المهني ومستوى مهاراتهم. بالنسبة إلى المنظمات الإنسانية، فإن ذلك يشتمل على وجه الخصوص على قدرات التدفق الداخلي للاستجابة لحالات الطوارئ؛
- **وضع البرامج:** المنهج الذي تعتمده أي مؤسسة للقيام بما ستقوم به، وما هي الوسائل التي تعتمدها لذلك؛

- **إدارة المعرفة والمعلومات:** الأدوات والعمليات التي تستخدمها مؤسسة ما لجمع المعلومات وتحليلها ومشاركتها والإشراف عليها بهدف الإعلان عن أنشطتها وقراراتها.

في الجلسة النهائية من المنتدى العالمي، حدد المشاركون التوصيات التي رأوا أنها تزيد من مرونة النظام الإنساني الدولي وتكيفه لدعم العمل الإنساني الفعال في جميع سياقات الأزمات. تم التصويت على هذه التوصيات على الفور من قبل جميع الحاضرين بغية أن تعكس نطاق الدعم لكل إصلاح مقترح. أُعيد تقديم التوصيات التي حصلت على أعلى قدر من الدعم في كل فئة في هذه الوثيقة (راجع الملحق للإطلاع على القائمة الكاملة من التوصيات ونتائج التصويت من الجلسة النهائية للمنتدى العالمي).

بشكل عام، عكست التوصيات ثلاثة أنواع من التغيير المقترح: التكييف إزاء عناصر المنظومات والممارسات الحالية؛ ابتكار ممارسات ومنظومات فرعية جديدة؛ وإصلاح المنظومات الحالية على نطاق واسع أو إعادة تصميمها. يوجز الجدول الأول توزع التوصيات مقابل هذه الأنواع الثلاثة للتغيير.

توصيتان فقط دعتا بوضوح إلى إصلاح شامل للمنظومات الموجودة: أحدهما طالبت باعتماد مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)؛ فيما طالبت الأخرى بإجراء "عملية إصلاح لأدوار وولايات وكالات الأمم المتحدة لجعلها تفي بشكل أفضل بالاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين". حظيت هذه التوصية الأخيرة على الدعم الأكبر بفارق كبير من بين 19 توصية تم التصويت عليها بنسبة مئوية بلغت 72% تشير إلى "دعم قوي" لهذه التوصية.

الجدول الأول: توزع التوصيات مقابل أنواع التغيير الثلاثة

نوع التغيير	عدد التوصيات
تكييف/تحسين المنظومات والممارسات الحالية	10
اقتراح منظومات وممارسات جديدة	7
إصلاح شامل للمنظومات والممارسات الحالية	2

يعتمد الحد الذي تناقش القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) وفقًا له عملية الإصلاح الشاملة على نوع عملية التغيير التي وضعت القمة تصورًا لها (راجع الجزء الرابع للإطلاع على تصورات لكيفية إحداث التغيير). من الجدير بالذكر أن معظم التوصيات لم تدعو لعملية إصلاح شامل أكثر من كونها توصياتٍ قائمة على "القاسم المشترك الأدنى"، الأمر الذي يشير عوضًا عن ذلك إلى أن بعض الطرق الأكثر وضوحًا لإجراء تحسينات ملموسة تكمن في اقتراح المنظومات والممارسات الجديدة وتبنيها.

وفي حين أن جميع التوصيات يمكن أن تؤدي إلى تحسن العمل الإنساني، إلا أن ليس جميعها يعالج بشكل مباشر تصميم منهجيات وأنظمة مرنة. إذ تميل العديد من التوصيات والنقاشات الموسعة حول المرونة إلى النظر إلى التوضيع واللامركزية وضم فاعلين أكثر تنوعًا على أنها الوسائل الرئيسية التي يمكن للعمل الإنساني من خلالها أن يصبح أكثر فعالية في كل سياق. بيد أن هناك اختلافًا بين نوعية السياق والمرونة.

يشير العمل الإنساني المخصص لسياق محدد إلى مدى تكيف الاستجابة بشكل جيد مع متطلبات سياق واحد محدد وقدراته واحتياجاته. وهو أمر مختلف عن المرونة التي تشير إلى قدرة فاعل أو نظام واحد على "ملائمة" جميع السياقات متكيفًا مع متطلباتها المختلفة.

ركزّت العديد من التوصيات فيما يتعلق "بتكييف النظام العالمي" على توضيع الموارد وعملية اتخاذ القرار وسلطات التنسيق للعمل الإنساني. وفي حين أن ذلك قد يدعم استجابة أكثر خصوصية لسياق معين، إلا أنه لا يعالج بالضرورة الحاجة إلى المرونة التي يتمتع بها بعض الفاعلين الدوليين، كالمتبرعين والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) والأمم المتحدة، وتشمل سياقات متعددة مع الحفاظ على المنظمة كمؤسسة واحدة. لا يمكن جعل جميع جوانب الإدارة المالية أو وضع البرامج أو الحوكمة لامركزيةً لمتبرع دولي أو وكالة تابعة للأمم المتحدة. لذلك، وبعيدًا عن الدعم الصريح لتعزيز موارد وسلطة الفاعلين الوطنيين والمحليين، يبقى السؤال حول كيفية جعل الفاعلين الدوليين أكثر مرونة لتلبية متطلبات كل سياق أو السياق نفسه أثناء تغيره بشكل فعال.

لتحقيق ذلك، وضعت بعض التوصيات معاييرًا وأهدافًا جديدة- ومع أنها قد تكون مفيدة لضمان تقيد الفاعلين الدوليين بأهداف معينة، إلا أنه من غير الواضح فيما إذا كانت ستدعم البرامج والحوكمة والتمويل المرن باستجابة تبعًا للسياق. ويبدو أنها قد ركزت بشكل أكبر على تحسين العمل الإنساني أكثر من جعله أكثر مرونة. يبدو كذلك أن توصيات أخرى استهدفت معالجة مشكلة المرونة بشكل مباشر أكثر من خلال الدعوة لإنشاء المزيد من المنصات والممارسات حول المشاركة والتنسيق. قد يعكس هذا المنهج الرامي

لزيادة المرونة الرؤية القائلة أن السبيل لتحقيق مرونة، في "نظام" إنساني دولي يعد بحق كوكبة من الفاعلين أكثر من كونه هيئة مركزية، يتمثل في تعزيز العلاقات بين الفاعلين المختلفين ضمن النظام الإنساني وتسخير أفضل لقدرتهم الجماعية بطرق مختلفة في سياقات متباينة.

يبدو أن بعض التوصيات قد ركز بشكل أكبر على تحسين العمل الإنساني أكثر من جعله مرنًا. ويبدو أن بعضها الآخر اتجه إلى معالجة مشاكل المرونة بشكل مباشر أكثر من خلال الدعوة لإنشاء المزيد من المنصات والممارسات حول المشاركة والتعاون.

معظم توصيات
التمويل الحائزة على نسبة تصويت عالية

يجب على القطاع المؤسساتي والخاص والمتبرعين الوطنيين زيادة الوصول المباشر لتمويل أكثر مرونة وسرعة للعاملين في الخط الأمامي والفاعلين المحليين والوطنيين بنسبة ×% في السنة (في مجالات الأفضلية النسبية) يترافق مع أهدافٍ للاستثمار في بناء القدرة على الاستجابة. تشتمل الأدوات على: عروض تنافسية مختبرة مسبقة لإدارة التمويل (باستثناء الأمم المتحدة) وتقييمات ذات نتائج مستقلة. [جدول بياني]

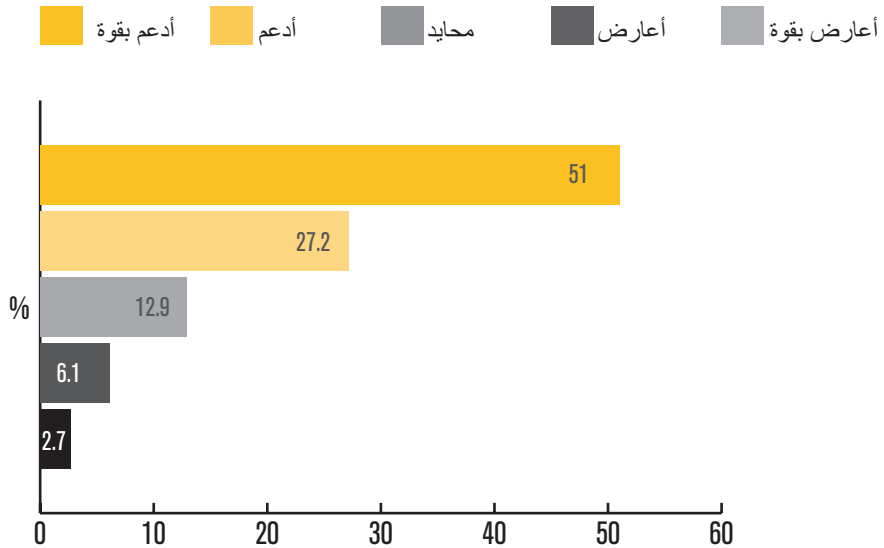

يجب على المتبرعين 1) تقديم خيارات تمويل متعدد السنوات ذات تنسيق أكبر في السياقات ذات الصلة، 2) وضع أفق للطموحات فيما يتعلق بتوقيت الإنفاق من المتبرعين للمستوى المحلي. [جدول بياني]

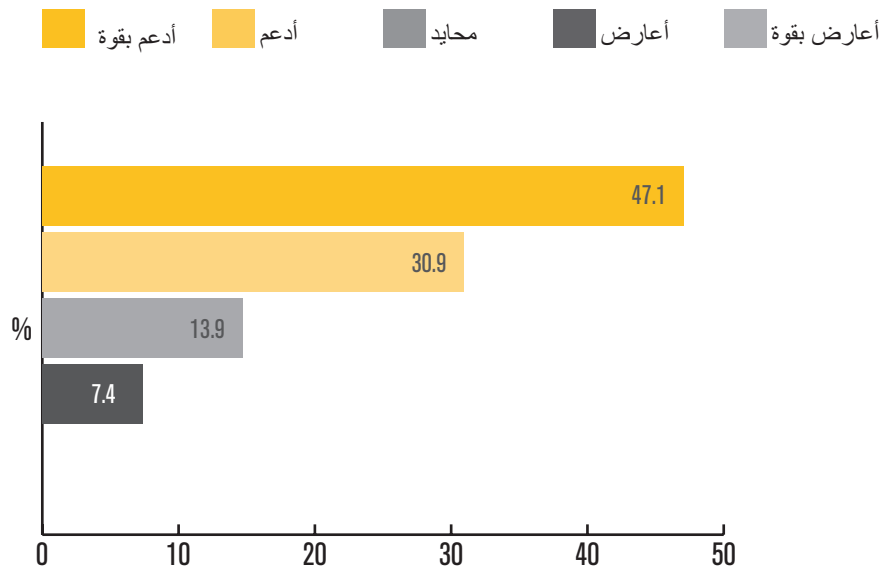

معظم توصيات
المعرفة والمعلومات الحائزة على نسبة تصويت عالية

تشكل جميع مقترحات المعونة الإنسانية دروسًا مستفادةً (سيكون تمويل المتبرعين مشروطًا بها). سيدعم النظام الإنساني مستودع/بوابة كبرى من الردود المعرفية الغنية بالمصادر التي ستتألف من مصادر المجتمع الجنوبي والشمالي غير المستغلة والمؤسسات الأكاديمية. [جدول بياني]

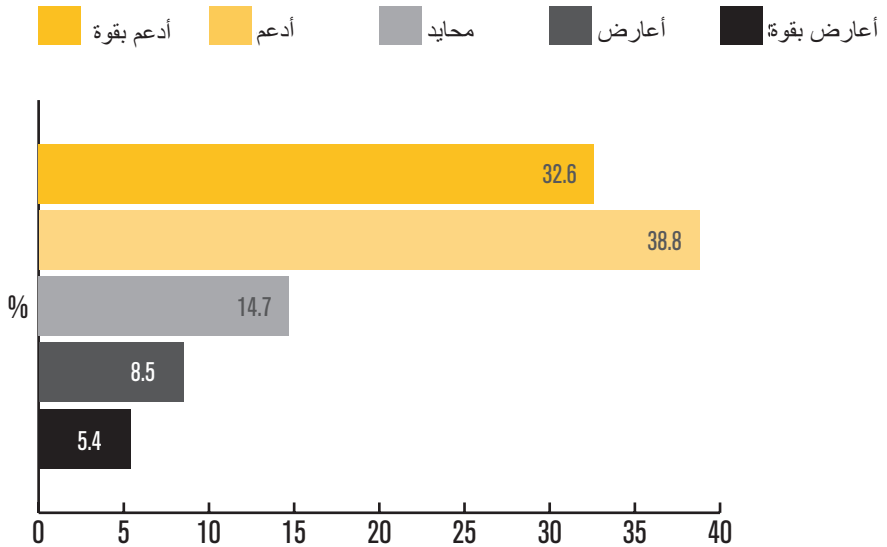

يجب إنشاء منصة معلومات ذات مدونة مشتركة لجمع البيانات تساهم بها جميع الوكالات. نظام إيكولوجي أو شبكة من الفاعلين كخلايا التفكير والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات المتخصصة غير الحكومية (NGOs) (كمشروع تقييم القدرات "ACAPS" على سبيل المثال)، ومؤسسات KME الداخلية، التي يمكنها الخروج بتحليل منافس لدعم صانعي القرار على أساس أنظمة البيانات المشتركة. [جدول بياني]

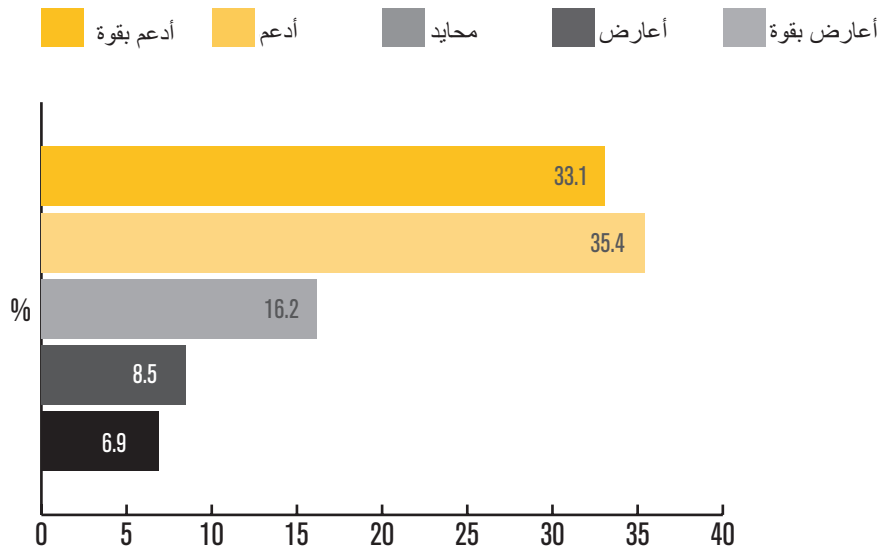

معظم توصيات
الحوكمة الحائزة على نسبة تصويت عالية

يجب إنشاء نظام تعاوني وتكميلي لا ينطوي على الكثير من تداخلات السلطات والتكرارات والثغرات. يجب أن يدعو الأمين العام إلى إصلاح ولايات وأدوار سلطة الأمم المتحدة لتلبي بشكل أفضل الاحتياجات الإنسانية الرئيسية للمتضررين. [جدول بياني]

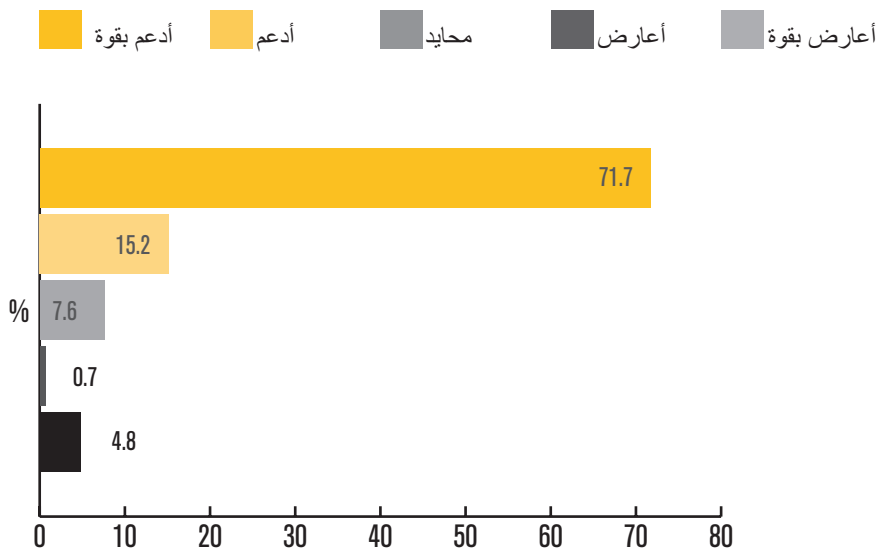

يجب إنشاء منصة مفتوحة لمقترحات وانطباعات المتضررين بالأزمات حول الاحتياجات الموفى بها في كل أزمة/سياق. يجب إدارة هذه المنصة من قبل هيئة مستقلة. [جدول بياني]

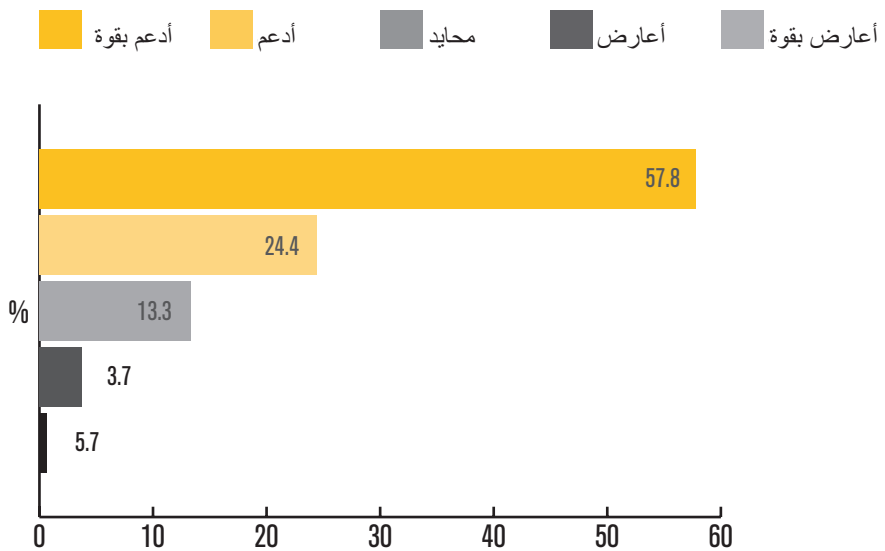

معظم توصيات
التوظيف والمهارات الحائزة على نسبة تصويت عالية

يجب أن يحظى كل شخص يقدم المعونة الإنسانية بالتدريب الضروري على القيام بعمله – ويجب أن يشارك الأشخاص ذوو القدرات التدريبية الحالية فرص التدريب خاصتهم مع الآخرين. [جدول بياني]

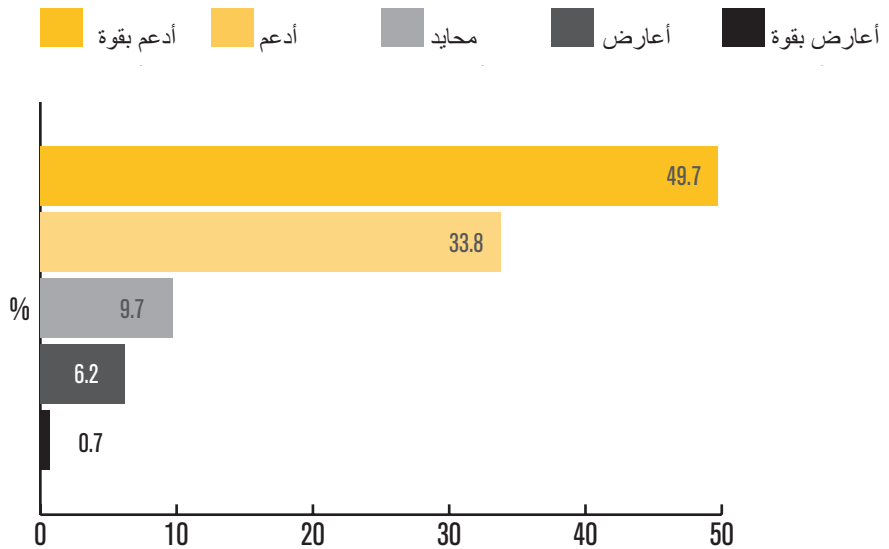

عملية اختيار شفافة يتصدرها الموظفون المحليون الذين يتمتعون بالقدرات والمهارات المطلوبة تصاحبها المقدرة على اتخاذ القرارات لتقديم أفضل ما لديهم في سياق متوضع. [جدول بياني]

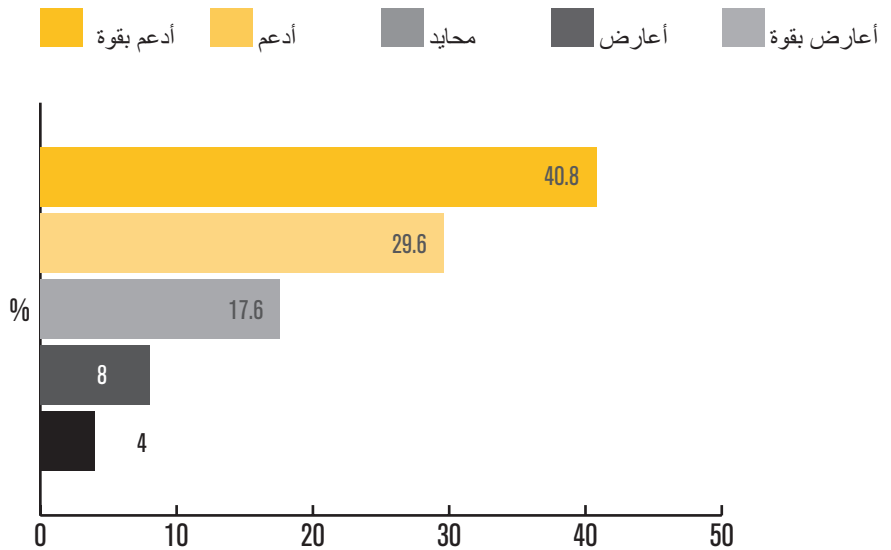

معظم توصيات
وضع البرامج الحائزة على نسبة تصويت عالية

دعم المتبرعين ووكالات الأمم المتحدة للاتصالات المعززة ضمن المؤسسة وفيما بين المؤسسات بالإضافة إلى تحفيز عملية التعلم المتبادل وتناقل سلطة اتخاذ القرار لتعزيز القدرة على تحديد الواقع والأولويات والاحتياجات المتغيرة متعددة الأبعاد للمجتمعات المتضررة والاستجابة لها. [جدول بياني]

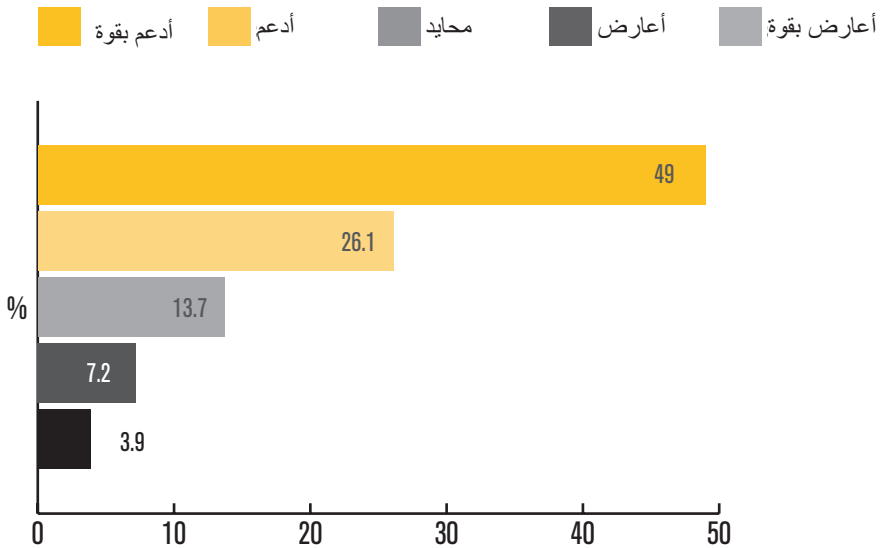

تبني المتبرعين وكبار المديرين في الوكالات التشغيلية لمنهج معياري "فعلي" جديد للإشراف والمراقبة تتضمن مكوناته: التعاون مع الفرق الميدانية، المسؤولية المشتركة لحل المشاكل، توقع التغييرات على الأنشطة، اتخاذ القرار في الوقت المناسب، التبعية (إدراك أنهم جزء واحد من جهد أكبر)، إبلاغ روائي بسيط (ليس كميًا مقابل أهداف مخرجة). [جدول بياني]

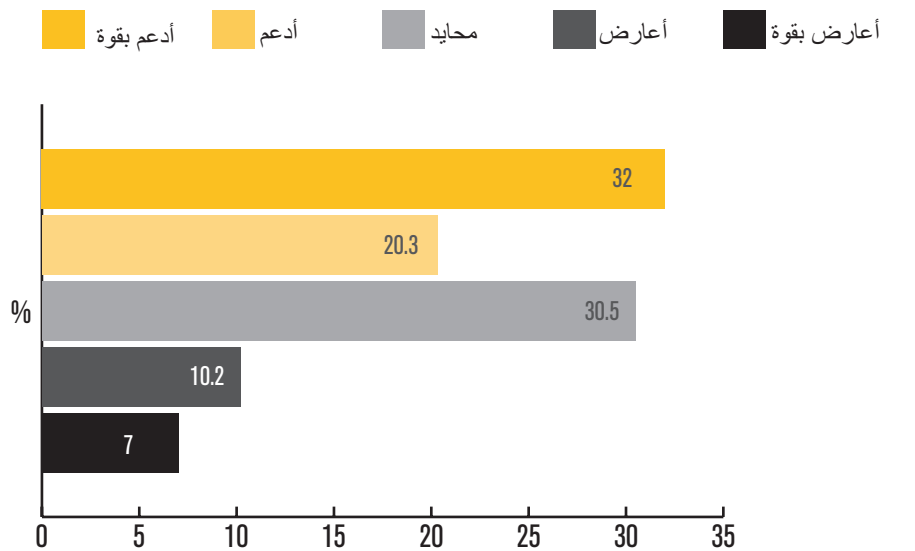

الجزء الرابع:
الأفكار والمواضيع المشتركة من المنتدى العالمي

استحدث المنتدى العالمي نقاشًا حول حاجة النظام الإنساني العالمي للتغيير للاستجابة بشكل أفضل لسياقات الأزمات المختلفة. بشكل انعكس في التوصيات المنبثقة عن هذا الحدث، تقدم أمانة شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) ثلاثة مجالات للتفكير والتحليل: 1) مسألة السياق ومدى أهميته؛ 2) المشاكل المشتركة، وخاصة مواضع الاختلاف أو التوتر؛ 3) العملية، وخاصة حول طبيعة عمليات التغيير وما تعنيه للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).

يمكننا رؤية مجموعة من المشاكل في ترتيب الأولوية الذي يختلف من سياق لآخر

تحسين العمل الإنساني: هل للسياق أهمية؟

في حين تتوفر الكثير من المواد السردية لدعم فكرة اختلاف العوائق التي تعترض العمل الإنساني باختلاف سياقات الاستجابة، وهو ما يتطلب العديد من الإصلاحات المختلفة، إلا أن القليل فقط من العمل المنهجي أُنجز في سبيل دعم هذه الفكرة.[5]

عرض المنتدى العالمي هذه الفكرة للاختبار عن طريق تقسيم المشاركين إلى ست مجموعات سياق مختلفة والطلب إلى كل مجموعة تحديد توصيات لتحسين العمل الإنساني في السياق المعطى لهم. طلب من المشاركين أيضًا اختيار مجموعة سياق بناءً على خبرتهم وتجربتهم في العمل الإنساني.

زودت كل مجموعة بالمدخلات ذاتها: أوراق التلخيص، الوارد وصفها آنفًا في الجزء الأول، التي تقدم أساسًا عامًا مدعومًا بالدليل لوضع العمل الإنساني، قائمة بالعقبات الرئيسية ولائحة بالتوصيات المجمعة التي قد تحل هذه العقبات. حددت كل مجموعة سياق العوائق الرئيسية التي ينطوي عليها السياق والتوصيات حول كيفية معالجتها. قدمت بعد ذلك جميع التوصيات والعوائق لكل مجموعة سياق لتمرين الترتيب حسب الأولوية الذي شارك فيه جميع المشاركين في المنتدى العالمي.

إذا كان للسياق أهمية، فإننا سنتوقع أن العوائق والتوصيات- على وجه الخصوص- لتحسين العمل الإنساني ستختلف من سياق لآخر. كما نتوقع أن تختلف التوصيات المرتبة حسب الأولوية من قبل المشاركين ستختلف أيضًا في كل سياق. من جهة أخرى وفي حال تشابه العوائق والتوصيات إلى حد كبير في جميع المجموعات، فإن ذلك سيشير إلى استدلال نقيض: وهو أن الطريقة التي يفكر بها القطاع في العوائق الرئيسية التي تواجه العمل الإنساني الفعال والتوصيات التي ستعالج على النحو الأفضل تلك العوائق، هي في الواقع طريقة تتجه للتعميم تمامًا ولا تخص سياقًا بعينه إلى حد كبير.

5 راماليغام وميتشل (2014) هي إحدى الاستثناءات القليلة لذلك.

حسنًا، ما الذي توصلنا إليه إذن؟ هل للسياق أهمية؟

حينما ننظر إلى التوصيات ذات الأولوية القصوى فقط في السياقات الستة (التوصيات الثلاث الحائزة على أعلى نسبة تصويت لكل سياق)، يمكننا رؤية مجموعة من مشاكل في ترتيب الأولوية التي تختلف من سياق لآخر.

ففي النزاعات، ركّزت توصيات الأولوية على المشاكل التي تعترض **الوصول** للأشخاص المتضررين، وخاصة تحسين الوصول عبر **إجراء حوار موسّع مع جميع أطراف النزاع، تدريب الموظفين** بشكل أكبر على كيفية التفاوض للوصول إلى الأشخاص المتضررين، تحسين عملية **تحليل** العقبات التي تواجه الوصول للمتضررين **والتوعية عالية المستوى** التي بني على أساسها هذا التحليل؛ كما دعت إلى **إصلاح آليات التمويل** لدعم **دور قيادي للفاعلين المحليين/الوطنيين** ولتقديم **تمويل أكثر مرونة** يتكيف مع الأزمة إبان تطورها مع مرور الزمن.

شاركت مجموعة الأزمات **طويلة** الأمد أفكارًا مشتركة مع كلتا مجموعتي النزاعات والأزمات المتواترة: إذ ركّزت التوصيات على **إصلاح آليات التمويل بهدف تحقيق اتساق أكبر بين التمويل لمجال التنمية والتمويل لمجال العمل الإنساني** ومعالجة **التحديات التي تواجه الوصول للمتضررين**. على نحو مماثل لمجموعة النزاعات، فقد ناقشت مجموعة الأزمات طويلة الأمد أيضًا **ثغرات المهارات في النظام الإنساني**. بيد أن هذه التوصيات وبدل أن تقترح تقديم المزيد من التدريب للموظفين الإنسانيين، فقد دعت لإجراء تصويت بخصوص مهارات الاختصاصيين خارج القطاع الإنساني والتركيز على فرق القيادة كنقيض للأفراد لضمان مشاركة الموظفين المجندين محليًا على نحو أكبر في عملية اتخاذ القرار.

ففي النزاعات، ركّزت توصيات الأولوية على المشاكل التي تعترض الوصول للأشخاص المتضررين.

ركزت مجموعة الأزمات المتواترة بشكل أكبر على نقص التنسيق بين الفاعلين في مجال التنمية والفاعلين في مجال العمل الإنساني.

في مجموعة الأزمات الفجائية، ركّزت توصيات الأولوية بشكل كامل تقريبًا على التوضيع وتغيير هوية من يقوم بماذا في عملية الاستجابة.

في مجموعة **الأزمات الكبرى**، صبت توصيات الأولوية اهتمامها على **نقص المساءلة للبرامج الخاصة بالفقراء، الحاجة إلى تنفيذ أنشطة الحماية على نحو أفضل** في العمل الإنساني بالإضافة إلى الحاجة إلى بناء آليات لجمع المعلومات حول المجموعات السكانية التي لا تصلها المعونة الإنسانية ومراقبة العمل استجابةً لهذه المعلومات بغية **ضمان توجيه العمل الإنساني استنادًا إلى الاحتياجات لا سهولة الوصول**.

في مجموعة **الأزمات الفجائية**، ركّزت توصيات الأولوية بشكل كامل تقريبًا على التوضيع وتغيير هوية من يقوم بماذا في عملية الاستجابة: تضمن هذا تأكيدًا على **دور أكبر للحكومات** عبر آليات تنسيق الاستعداد للكارثة، خطط العمل الوطني و**تغيير في السلوكيات الدولية** باتجاه دورٍ يقدم تسهيلات أكبر يقوده التواضع والتبعية.

في مجموعة **الأزمات في المناطق الحضرية** أيضًا، ركزت توصيات الأولوية على **تعزيز وبناء النظم والبنى المحلية** عبر منهجيات **نقدية**، تخول الشبكات المحلية وتزيد من حجم الاستثمار في ترسيخ دور القانون في البيئات الحضرية الهشة. كانت التوصيات التي تنص على **معالجة الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها لمجموعات معينة معرضة للمخاطر**، عبر شبكات أفضل للسلامة الاجتماعية والاعتراف القانوني بحقوق المهاجرين والمهجرين الداخليين، هي التي حصلت على أعلى نسب تصويت في هذا السياق.

يمكننا بعد ذلك عمومًا أن هنالك مجالات مختلفة للتركيز لكل مجموعة من مجموعات السياق، الأمر الذي يوحي بعوائق مختلفة تتبدى الحاجة لتجاوزها في كل سياق، ولذلك، فالسياق عامل مهم في تحسين العمل الإنساني. بيد أنه يمكننا أن نرى أيضًا مجالات معينة هامة لتحسين الأمور التي تشترك بها العديد من السياقات- وهي بالتحديد، الوصول والتمويل وتعزيز الدعم للفاعلين المحليين والوطنيين.

فيما يخص النماذج الأوسع، وعندما ننظر عبر جميع التوصيات المنبثقة عن كافة المجموعات

(وليس الثلاث الأولى فقط الناتجة عن تمرين ترتيب الأولوية)، نلاحظ تداخلًا كبيرًا بين العوائق والتوصيات لزوج معين من السياقات: إذ ينطوي سياق الأزمات الفجائية وسياق الأزمات الحضرية بتداخل كبير في عوائقها وربما تعكس السمة السياقية المشتركة ألا وهي البنى التحتية الصالحة للاستخدام للبلد المضيف للأزمة. يتسم سياق الأزمات طويلة الأمد وسياق الأزمات المتواترة أيضًا بوجود تداخل وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة المثارة حول العلاقة بين الفاعلين في مجال العمل الإنساني والفاعلين في مجال التنمية. وهو ما يعكس العوامل الأساسية التي تتشاركها الأزمات طويلة الأمد والمتواترة- وهي بالتحديد، نقص في القدرة على التنمية وانعدام الاستقرار المستمر أو المخاطر الدائمة.

بعيدًا عن هذا، وفي حين لوحظ تنوع في التوصيات لكل سياق، كانت هنالك مجموعة من العقبات الرئيسية المشتركة بين معظمها، إن لم تكن بينها جميعًا. وهي:

1. **تحسين الوصول:** تحديد العوائق الكثيرة المتنوعة التي تحول دون الوصول للمتضررين ومعالجتها، ليس فقط تلك التي تواجه الفاعلين في المجال الإنساني بل الأخرى التي تعترض حصول الأشخاص المتضررين على المعونة الإنسانية؛
2. **إصلاح التمويل:** معالجة منظومات التمويل وخاصة عبر التمويل المرن متعدد السنوات؛
3. **دعم سلطة الأشخاص المتضررين:** إصلاح منهجيات المعونة الإنسانية بطريقة تدعم سلطة وصوت المتضررين على نحو أكبر وتقوم على مساءلة أكبر في النظام بغية تحقيق ذلك؛
4. **دعم القدرات المحلية/الوطنية:** دعم عمل الفاعلين المحليين والوطنيين ماليًا ومن خلال بناء قدراتهم (حتى أن هذا أدرج في مجموعات أزمات النزاعات والأزمات طويلة الأمد) وتوضيع العمل الإنساني ومنظوماته الحاكمة بشكل عام؛
5. **خصوصية السياق:** تطوير منهجيات وتحاليل خاصة بكل سياق عامل.
6. **التخصيص حسب السياق:** تطوير منهجياتٍ وتحليلاتٍ مخصصةٍ لكل سياق عمل.

في مجموعة الأزمات في المناطق الحضرية، ركزت توصيات الأولوية على تعزيز وبناء النظم والبنى المحلية.

للسياق أهمية فعلًا ولكن ليس لكل مشكلة إصلاح: فبعض المشاكل مشتركة بين جميع السياقات أو بين عدد منها.

نوقشت النقطة الأخيرة بشكل متكرر لأكثر من 21 مرة في العوائق والتوصيات لجميع مجموعات السياق الست.

يقودنا هذا إلى خلاصة إجمالية مفادها:

- للسياق أهمية؛
- ولكن ليس لكل موضوع إصلاحي: فهنالك عدد من المشاكل مشتركة بين جميع السياقات أو عدد منها؛
- للسياق غالبًا أهمية أكبر في مستوى الاستجابات الفردية (فاستخدام الأداة في موضعها الصحيح لفهم كل سياق استجابة أكثر أهمية من تطوير إجراءات عمل قياسية لمختلف "أنواع" السياق).

لسياق أهمية: يعد تحسين الوصول والقانون الإنساني الدولي أكثر أهمية في سياقات النزاع، في حين أنه وبالنسبة إلى الكوارث المستقبلية الكبرى، ينظر إلى ترسيخ مركزية أنشطة الحماية وضمان تقديم المعونة الإنسانية تبعًا للاحتياجات وليس تبعًا لما يجده الفاعلون في المجال الإنساني أسهل تقديمه، مسألة غاية في الأهمية. تعد معالجة العلاقة بين الفاعلين في المجال الإنساني والفاعلين في مجال التنمية وإصلاح منظومات التمويل الحالية أكثر أهمية بالنسبة للأزمات المتواترة وطويلة الأمد؛ كما يحتل تطوير منهجيات أفضل تخول وتبني البنى والقدرات المحلية والوطنية أولوية أسبق في سياقات الأزمات الفجائية والأزمات في المناطق الحضرية.

بيد أن للسياق أهمية أكبر من ناحية فهم السياق الخاص بكل أزمة والاستجابة بشكل فاعل له. وبالفعل فإن هذا المستوى من فهم السياق والتخصص قد يكون أكثر أهمية من فهم نوع السياق. عكست التوصيات في المجموعات الست كافة الرؤية التي تفيد أن الطريقة الأفضل لمعالجة السياق تكمن في استخدام أدوات وممارسات أكثر تطورًا تساعد الفاعلين في المجال الإنساني على فهم ووضع خطط مخصصة لكل أزمة بعينها. الأمر الذي يشير مجددًا إلى أهمية المرونة، التي نوقشت في الجزء الثالث آنفًا؛ وفي حين يعد تعزيز سلطة الفاعلين المحليين والوطنيين ودورهم أمرًا محوريًا لاستجابة ملائمة للسياق، فإن الأدوات والممارسات التي تمكن الفاعلين الدوليين من فهم سياقات الاستجابة المختلفة وتكييف منهجياتهم بناءً عليها لا تقل أهمية عن سابقتها.

المواضيع المشتركة

من مخرجات التوليف والنقاش من المنتدى العالمي، انبثقت ستة مواضيع رئيسة.

1. يجب أن يكون التدخل الدولي المباشر في الاستجابة الإنسانية طفيف للغاية. ولتحقيق ذلك، يجب على الدول المتضررة والمتبرعين والوكالات الدولية والوطنية إجراء تغييرات جذرية.
2. يعاني النظام الإنساني الدولي من فجوات تحليلية كبيرة تحول بشكل كبير دون فعاليته وتعترض أي محاولات أخرى لتحسين الأداء.
3. توجد فجوة ملحوظة بين قيم النظام الإنساني الدولي وممارساته.
4. رغم توفر دعم قوي لإعادة مراجعة منظومات النظام الإنساني وولاياته، وخاصة تلك التابعة للأمم المتحدة، إلا أنها ما تزال مسألة مثيرة للجدل.
5. تبرز حاجة ملحة لتوضيح العلاقة بين الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني والأنشطة التي تعالج أسباب الأزمات الأساسية – التنمية البشرية وحل النزاعات – بما في ذلك ضمن المجرى نفسه للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).
6. التحديات الراهنة التي تعترض القيادة والتنسيق.

1. يجب أن يكون التدخل الدولي المباشر في الاستجابة الإنسانية طفيف للغاية. ولتحقيق ذلك، يجب على الدول المتضررة والمتبرعين والوكالات الدولية والوطنية إجراء تغييرات جذرية.

أشارت المناقشات في المنتدى العالمي إلى وجود دعم قوي، مبدئيًا، للقيادة الوطنية لعملية الاستعداد والاستجابة للأزمات والحد من التدخل الدولي المباشر في الاستجابة الإنسانية. وهذا ما كان عليه الحال في الكوارث الطبيعية والأزمات المتواترة على وجه الخصوص.

إلا أنه وحتى في النزاعات والأزمات طويلة الأمد وحالات العنف في المناطق الحضرية، كان هنالك إجماع على ضرورة وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه شعبها من ناحية تقديم الخدمات والحماية- رغم أنه لم يكن واضحًا ما يمكن القيام به على نحو إضافي وعلى يد من لضمان قيام الدولة بذلك. أوضح المشاركون أيضًا أنه وحتى حين تكون الدولة طرفًا في النزاع، فإن هنالك غالبًا وكالات حكومية تواصل تقديم الخدمات وأي دعم خارجي يجب أن يوجّه لبناء هذه القدرة قدر الإمكان. قُدم اقتراح كذلك مفاده أن يؤسس المجتمع الدولي شكلًا موضوعيًا، بواسطة طرف ثالث، من أشكال قياس الحدود التي تسمح الدولة وفقًا لها بالعمل الإنساني الحيادي الأمر الذي من شأنه مساعدة الفاعلين في المجال الإنساني على اتخاذ القرارات وتسويغ السبب وراء اتخاذها.

في حالات الأزمات الكبرى، ومع وجود توافق على ضرورة قيام الحكومات بإدارة الاستجابة الإنسانية حيثما أمكن ذلك، كان هنالك إقرار أن الأزمة قد تفوق قدرة الحكومات، ونتيجة لذلك يجب على الفاعلين الدوليين في مجال المعونة الإنسانية الاستعداد لقيادة عملية تخطيط الاستجابة وتنفيذها.

في العديد من الحالات، تتطلب القيادة الوطنية من الحكومات تقديم عناية ودعم متزايد لتعزيز قدرتها الخاصة على الاستجابة.

في الوقت الراهن، توجد غالبًا الكثير من العقبات التي تواجه الدولة في قيادتها للأنشطة الإنسانية. والعديد من هذه العوائق هي عوائق مالية، ولكنها تعكس في الوقت نفسه خيارات السياسة وحصص الإنفاق. في العديد من الحالات، تتطلب القيادة الوطنية من الحكومات تقديم عناية ودعم متزايد لتعزيز قدرتها الخاصة على الاستجابة من خلال تنمية المنظومات الإدارية الفعالة وأطر السياسة المتبعة للاستجابة لحالات الطوارئ. وكما لوحظ آنفًا، فإن القيادة تعني أيضًا التزام تأخذه الدولة على عاتقها بالوفاء بمسؤولياتها تجاه مواطنيها.

تتجاوز القيادة الوطنية حدود الدولة، لتكتنف أيضًا منظمات المجتمع المدني (CSOs). حظيت فكرة الإقرار بالدور المحوري الذي تلعبه مسبقًا منظمات المجتمع المدني (CSOs)/ المنظمات غير الحكومية (NGOs) المحلية والوطنية في العمل الإنساني بجميع سياقاته بدعم قوي، ويجب أن تُدعم بشكل أكبر لتوفير الحماية والدعم وضمان مشاركة الأشخاص المتأثرين والمعرضين للخطر في التخطيط والاستجابة والمبادرة لحمل الحكومة والفاعلين الآخرين في المجال الإنساني على تحمل مسؤولياتهم. الأمر الذي يتطلب تغييرات جذرية على النظام الحالي للمعونة الإنسانية. تمثلت أحد المواضيع الثابتة هنا في أهمية زيادة مقدار التمويل الذي يذهب من المتبرعين الدوليين مباشرةً إلى المنظمات المحلية والوطنية. وقد اختلفت الآراء حول ما إذا كان واجبًا على القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) وضع الأهداف للنسبة المئوية للتمويل المقدم للمؤسسات الوطنية. نوقش كذلك موضوع آخر وهو دعم بناء القدرة على الاستجابة وخاصةً مهارات الاختصاصيين كالوساطة وحل النزاعات. لوحظ كذلك أنه وفي حين تلعب المنظمات غير الحكومية المحلية (NGOs) دورًا أكبر في النزاعات، يجب على الفاعلين الدوليين مراعاة كيفية تحمل المسؤولية عن المخاطر التي يواجهونها والعمل على الحد منها.

يتمثل العنصر الثالث من توطين الاستجابة في زيادة دور مؤسسات القطاع الخاص- وخاصة دور مؤسسات القطاع الخاص المحلية والوطنية. كان هنالك إجماع عام على أن مؤسسات القطاع الخاص يجب أن تكون جزءًا من خطط الاستعداد

والاستجابة – لتكمن مهمتها في تقديم الدعم الاختصاصي وتنسيق خطة استمرارية أعمالها مع خطط الحكومة.

بيد أن المؤسسات الدولية ستظل مطالبة بسد "الثغرات" الاختصاصية والفنية (تحت قيادة الحكومة) وتقديم دعم إضافي في حال عجز الحكومة أو عدم رغبتها في التصرف إزاء الأزمة. وهنا إعادة صياغة للدور الذي يجب أن تضطلع به المنظمات الدولية في الوقت الراهن؛ لكن العديد من المشاركين يرون أن هذه المنظمات لم تستبطن أهمية اللامركزية وتميل في الوقت الراهن إلى التخلف عن الاستجابة حين تكون الحكومة أو المجتمع المدني عاجزين عن أداء هذه المهمة رغم رغبتهما بذلك. يجب على المنظمات الدولية توخي المزيد من الحيطة والحذر في الاستجابة، ويجب على المتبرعين وغيرهم أخذ الحوافز التي تقود إلى استجابة الفاعلين الدوليين بشكل تلقائي و"استبعاد" الفاعلين الوطنيين بعين الاعتبار.

لم يكن هنالك إجماع كبير حول دور الفاعلين الدوليين في حالات النزاع المسلح – ولوحظ ذلك في النزاعات الداخلية والأزمات طويلة الأمد وحالات العنف في المناطق الحضرية. وفي حين يود الكثيرون أن يشهدوا تضاؤلًا في دور المنظمات الدولية في هذه السياقات، إلا أن بعض المنظمات لها ولايات دولية واضحة في العمل في سياق النزاعات (رغم كون ذلك غير ضروري في حالات العنف في المناطق الحضرية، حيث تبدي الدولة مقاومة لفكرة مشاركة المنظمات الدولية). بعيدًا عن هذا، لاحظ عدد من المشاركين أن الوكالات الدولية كانت في موضع يسمح لها التصرف بحيادية في هذه السياقات – بطريقة قد تكون أكثر صعوبةً على الدولة أو المجتمع المدني– لتستمر بذلك بلعب دور رئيسي في تخطيط برامج الاستجابة الإنسانية وتنفيذها. لاحظ البعض الآخر أن التحديات للمبادئ الإنسانية حدثت أيضًا في العديد من الكوارث الطبيعية وأن الفاعلين الدوليين قد يحتفظون بدور الداعم والمناصر للمبادئ الإنسانية في جميع السياقات. نوقش بشكل موسع أيضًا الحد الذي يمكن وفقًا له للفاعلين الدوليين في مجال العمل الإنساني لعب دور في التوعية – في محاولة للتأثير على الآخرين لمعالجة الأسباب الرئيسية للاحتياجات الإنسانية (راجع الصفحات أدناه).

كان هنالك دعم قوي لمنظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية (NGOs/CSOs) للإقرار بجهودها في الدور المحوري الذي لعبته في العمل الإنساني في جميع السياقات.

كيف يمكن للمنظمات الدولية في الوقت نفسه الاستجابة بشكل أقل مع زيادة القدرة على الاستجابة وحتى القيادة أيضًا في الحالات التي تفوق فيها الأزمة القدرات المحلية؟

كل هذا سيعني عملية إعادة توجيه جوهرية لتركيز الوكالات الإنسانية الدولية. إذ ستحتاج عمومًا لأن تقدم تسهيلات أكثر وقد تحتاج إلى تعزيز المهارات في بناء القدرة على الاستجابة. قد تحتاج كذلك إلى تطوير القدرة على التوعية. بيد أنها ستحتاج أيضًا إلى الحفاظ على القدرة العملياتية في مجالات مختصة "لسد الثغرات"، وتقديم "دعم متدفق" إن كان ذلك ممكنًا. إحدى الأسئلة الهامة المنبثقة عن هذا هو، كيف يمكن للمنظمات الدولية في الوقت نفسه الاستجابة بشكل أقل مع زيادة القدرة على الاستجابة وحتى القيادة أيضًا في الحالات التي تفوق فيها الأزمة القدرات المحلية؟ وكيف يمكن تنفيذ ذلك على وجه الخصوص بطريقة لا تقدم بموجبها تضحيات من ناحية فعالية الاستجابة؟

2. يعاني النظام الإنساني الدولي من فجوات تحليلية كبيرة تحول بشكل كبير دون فعاليته وتعترض أي محاولات أخرى لتحسين الأداء

ضمن التوصيات والمناقشات في المنتدى العالمي، سُلط الضوء بشكل مستمر على مجموعة من الفجوات والقيود فيما يتعلق بالبيانات والتحليل والفهم – بإيجاز، الفجوات التحليلية للنظام. وتتسم بأنها ذات أهمية خاصة في تمكين استجابة أكثر ملائمة للسياق، كما نوقش ذلك في الجزء الأول. هنالك طلب واضح على بيانات أفضل، بما فيها تلك المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية وتدفق التمويل الإنساني واحتمالات تعرض مجموعات ديموغرافية معينة للمخاطر. كما تبرز كذلك حاجة على نطاق واسع إلى قدرات تحليلية أفضل في جميع السياقات، بما في ذلك التحاليل التي تشتمل على الأشخاص المتضررين أو تتضمن ردود أفعالهم والتحليلات التي تدعم الفهم والحلول الأفضل لمشاكل قيد الاستكشاف التي واجه الوصول والسلامة والحماية الإنسانية والتحليلات التي تدعم إدارة المخاطر بشكل أفضل، ومنها على سبيل المثال

"تحليل أصحاب المصلحة المتعددون وتحليل المخاطر المتعددة [...] التي تُجرى بشكل منهجي على مستويات محلية ووطنية وإقليمية وعالمية ويتم تحديثها بشكل مستمر على أسس علمية (العلوم الفيزيائية والطبيعية والاجتماعية) واستنادًا إلى المعرفة المحلية وتتم مشاركتها بطريقة شفافة ومنفتحة."

تتضمن المجالات التي تتطلب المزيد من التحليل والفهم:

- السياق مشتملًا على القدرات المحلية والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية وديناميكيات السلطة والأطر القانونية؛
- تقييم الاحتياجات وخاصة احتياجات مجموعات ديموغرافية معينة؛
- مشاكل الوصول والسلامة؛
- المخاطر طويلة الأجل وعلى مستوى البلد.

لا تشمل الحلول المطروحة لحل هذه المشاكل تأسيس مراكز أو دعم المؤسسات الموجودة سابقًا لإجراء هذه التحاليل فحسب، بل تتضمن أيضًا الطرق الأفضل، وهي أكثر أهمية، لمشاركة هذه التحاليل وتحفيز صناع القرار على استخدامها – الأمر الذي قد يعتبر التغيير الأصعب الذي يمكن إحداثه.

3. توجد فجوة ملحوظة بين قيم النظام الإنساني الدولي وممارساته

بثّت المناقشات الدائرة حول مسائل اللامركزية والمساءلة ومشاركة المتضررين بالأزمة والإصلاح المالي لتقديم دعم أكبر للمؤسسات المحلية والوطنية إحساسًا بأن النظام الإنساني الدولي يتسم بعدم المساواة بشكل غير مقبول في ضوء تخصيص أغلبية موارده للمنظمات الدولية الواقعة في بلدان ذات دخل مرتفع وتولي هذه المنظمات اتخاذ القرارات الرئيسية بشأنه. ينبغي على الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني العمل على التخلص من مشاكل سلوكية تضعف من قدرتهم على بناء العلاقات والثقة مع الفاعلين الآخرين، بالإضافة إلى الحفاظ على حضور كافٍ وعلاقات طيبة مع الأشخاص المتضررين. وفي حين تحظى هذه القيم بدعم واسع، ما تزال الممارسات متخلفة عن اللحاق بها. اتسمت العديد من التوصيات وخاصة تلك التي تناقش المساءلة أمام الأشخاص المتضررين بكونها سردية وخاصة لتوحي بإحراز تقدم ملحوظ في هذه المسألة في حال تناول القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لها.

يتسم النظام الإنساني الدولي بعدم المساواة بشكل غير مقبول في ضوء تخصيص أغلبية موارده للمنظمات الدولية الواقعة في بلدان ذات دخل مرتفع وتولي هذه المنظمات اتخاذ القرارات الرئيسية بشأنه.

حصلت التوصية الموجهة إلى الأمين العام بالدعوة إلى إصلاح ولايات وأدوار سلطة الأمم المتحدة لتلبي بشكل أفضل الاحتياجات الإنسانية الرئيسية للمتضررين على النسبة الأعلى من الموافقة في التصويت.

4. رغم توفر دعم قوي لإعادة مراجعة منظومات النظام الإنساني وولاياته، وخاصة تلك التابعة للأمم المتحدة، إلا أنها ما تزال مسألة مثيرة للجدل

حظيت التوصية التالية "يجب إنشاء نظام تعاوني وتكميلي لا ينطوي على الكثير من تداخلات السلطة والتكرارات والثغرات. يجب أن يدعو الأمين العام إلى إصلاح ولايات وأدوار سلطة الأمم المتحدة لتلبي بشكل أفضل الاحتياجات الإنسانية الرئيسية للمتضررين" النسبة الأكبر من الموافقة في التصويت على توصيات المرونة (بدعم قوي بلغت نسبته 71.7%). أثيرت كذلك مسألة معالجة مواضع نقص الكفاءة في منظومة الولاية الحالية للأمم المتحدة في العديد من التوصيات المخصصة لسياق معين في اليوم الأول. دار أيضًا الكثير من الجدل حول عملية مراجعة المنظومة والتغيير. تبعًا لطبيعة التغييرات، فقد تساهم في تقليص التداخلات وبالتالي زيادة الفعالية تسهيل عملية القيادة الوحدوية والتنسيق الفعال وفسح المجال لتضافر جهود أنشطة التنمية والأنشطة الإنسانية أو تحسين التغطية من خلال تقليل التركيز على مجموعات سكانية معينة. إلا أن بعض المشاركين عبروا أيضًا عن شكوكهم حول مدى تحقيق عملية مراجعة الولاية للمستوى المنشود من الإصلاحات الإيجابية الذي يود الفاعلون في المجال الإنساني بلوغه. قد لا توجد مجموعة واحدة من التحسينات البنيوية التي يمكن أن تلبي كل هذه الأهداف. وفي حين يسهل وصف الطموحات التي يود الفاعلون في المجال الإنساني بلوغها في عملية إصلاح بنية ولاية الأمم المتحدة، يصعب من جهة أخرى ربط الخطوات لتحقيق هذه الطموحات. علّق أحد المشاركين الذي يتمتع بمعرفة مديدة في العمل مع الأمم المتحدة على الأرض في سياقات استجابة مختلفة قائلًا، تبعًا لخبرتهم، لم تكن الولايات عوائق بقدر ما كانت سلوكيات تجاه التعاون يمكن معالجتها دون مراجعة للولاية.

5. تبرز حاجة ملحة لتوضيح العلاقة بين الفاعلين الدوليين في المجال الإنساني والأنشطة التي تعالج أسباب الأزمات الأساسية – التنمية البشرية وحل النزاعات – بما في ذلك ضمن المجرى نفسه للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).

انعقد إجماع عام على ضرورة بذل الحكومات بالشراكة مع الفاعلين الدوليين في مجال التنمية مزيدًا من الجهود للحد من احتمالية التعرض للمخاطر خلال الأزمات ومعالجة مشكلة تقديم الخدمات الأساسية في كافة السياقات، وعلى ضرورة بذل الفاعلين

السياسيين الدوليين مزيدًا من الجهود لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان بناء عملية السلام والاستقرار.

لكن خيبة أمل سادت فيما يتعلق بالعجز الملحوظ للفاعلين في المجال الإنساني عن المشاركة مع الحكومات والفاعلين السياسيين ووكالات التنمية والتأثير عليها. تكررت تعليقات المشاركين بأن الفاعلين في المجال الإنساني ما زالوا "منطوين على أنفسهم" وفشلوا في إقامة علاقات والشروع في نقاشات مفيدة مع هذه المجموعات.

فالنقاشات حول العلاقة بين أنشطة التنمية والأنشطة الإنسانية ليست جديدةً. بيد أن المنتدى العالمي كان فرصةً قيمة للمشاركين لإيضاح بعض الخيارات.

إن النشاط التنموي والنشاط الإنساني:

- قد يبقيان منفصلين ولكل منهما حدوده الواضحة، إلى جانب تركيز الأنشطة الإنسانية على معالجة مشاكل معينة فقط (وتكون غالبًا قصيرة الأجل) تنطوي على "إنقاذ الحياة"؛ كالارتفاع الحاد في معدل الوفيات ومعدلات المراضة والارتفاع الحاد في معدلات سوء التغذية والمسائل المتعلقة بالحماية في الأزمات؛
- قد يبقيان منفصلين ولكن تربطهما علاقات قوية لتقديم خدماتهم بين مجالي التنمية والعمل الإنساني؛
- قد يعملان معًا كرديفين على فترات زمنية طويلة مع اختلاف مجالات خبرة كل من النشاط الإنساني والتنموي وقيمهما ومجموعات مهاراتهما التي يجعلها كل منهما متسقة مع الأزمة بطريقته الخاصة؛
- قد يعملان معًا كرديفين حيث يتمخض عن الأنشطة الإنسانية نتائج تنموية ويخطط لها وتمول لفترات زمنية طويلة.

على نحو مماثل، وفي الأزمات طويلة الأمد والنزاعات، دارت نقاشات حول ضرورة تركيز الفاعلين الدوليين على تقديم الحماية والخدمات "على الأرض" أو إدراكهم للصعوبة المتنامية لمهمة تقديم الدعم الفعال في هذه السياقات، والتركيز عوضًا عن ذلك على التوعية والأنشطة الرامية للتأثير على الفاعلين السياسيين والفاعلين الآخرين الذين قد يتمتعون بالقدرة على زيادة التقيد بالنصوص ذات الصلة من القانون الدولي ووضع حد للنزاعات بأسرع وقت ممكن.

سادت خيبة أمل فيما يتعلق بالعجز الملحوظ للفاعلين في المجال الإنساني عن المشاركة مع الحكومات والفاعلين السياسيين ووكالات التنمية.

هنالك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه فيما يتعلق باستكشاف ما يحدد بدقة ويميز العمل الإنساني عن الأنواع الأخرى من المساعدة.

أُثيرن نقطتان أساسيتان حول العلاقات الإنسانية-التنموية والعلاقة بين العمل الإنساني وبناء عملية السلام خلال النقاشات الدائرة في المنتدى العالمي. بادئ ذي بدء، هنالك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه فيما يتعلق باستكشاف ما يحدد بدقة ويميز العمل الإنساني عن الأنواع الأخرى من المساعدة. وفيما رأى بعض المشاركين أن العمل الإنساني وحفظ السلام /التنمية تنقسم على أساس المدة إلى فئتين طويلة الأجل/ قصيرة الأجل، اعترض البعض الآخر على فكرة أن العمل الإنساني يجب أن يكون قصير الأجل بالضرورة ووضعوا بدلًا من ذلك فارقًا على أساس نوعية المخاطر والأضرار التي تستجيب لها المعونة الإنسانية. وكما أوضح ذلك أحد المشاركين، "[...] لا أعتقد أنه يجب علينا التعميم بالقول أن العمل الإنساني لا يُقدم سوى لفترة قصيرة. فإذا تعرض السكان بشكل ممنهج لسوء المعاملة، سنة تلو الأخرى، واستمر ذلك لسنوات طوال، فإن هذا لا يحول دون اعتباره شأنًا إنسانيًا. لا أعتقد أن أي شخص يمكنه القول، كما تعرفون، سوريا دخلت عامها الخامس من الأزمة، وقد حان الوقت لتسليم زمام الأمور للفاعلين في مجال التنمية."

وسواء كان التمييز بينهما قائمًا على أساس القيمة أو على أساس عملي، فالمغزى يتمثل في إجراء هذه النقاشات بشكل منفتح أكثر وعلى نحو متكرر أكثر مع الفاعلين في مجال التنمية/بناء عملية السلام.

أما المغزى الآخر فيفيد أنه من غير المرجح أن يكون بالضرورة توافق واحد مشترك على علامة فارقة بين النشاطين أو على العلاقة بين الفاعلين في المجال الإنساني والفاعلين الدوليين الآخرين، محتملًا أو مطلوبًا. يمكن للفاعلين المختلفين توضيح العلاقة لأنفسهم ومن ثم الاضطلاع بأدوار متباينة وانتهاج منهجيات مختلفة حول كيفية رؤيتهم للعمل الإنساني وصلته بالأنشطة "البنيوية". من المحتمل أن الفاعلين المعنيين بأهمية هذا التفريق بين النشاطين هم المتبرعون الذين تتأثر منظومات التمويل لديهم والذين يؤثرون في المقابل على التدفقات المالية وخاصةً للأزمات طويلة الأمد والمتواترة والأزمات في المناطق الحضرية.

6. التحديات الراهنة التي تعترض القيادة والتنسيق

تساعد الطبيعة الجزيئية للنظام الإنساني الدولي وحقيقة أن قدرات الفاعلين الوطنيين والدوليين ستتباين في كل أزمة على جعل مشاكل القيادة والتنسيق تحديًا في أي استجابة إنسانية تضم فاعلين دوليين.

ورغم التركيز المدعوم على هذه الموضوع المندرج تحت عمليات إصلاح الأمم المتحدة والأجندة المتبدلة، أكّد المشاركون في المنتدى العالمي على أنهم ما زالوا ينظرون إلى القيادة والتنسيق على أنها عوائق تعترض العمل الإنساني الفعال. وقد كشفت أزمة وباء الإيبولا على وجه الخصوص الصعوبات التي تواجه قيادة الأزمات "الكبرى" واسعة النطاق- عبء من المسؤولية التي قد تُزاد إلى عاتق النظام الإنساني الدولي. يمكن معالجة هذه المشاكل بشكل رئيسي عبر:

- نقل القيادة والاستجابة العملياتية لهذه الكوارث إلى نظام آخر (كالجيش على سبيل المثال)؛
- تنفيذ عملية إصلاح بنيوية شاملة للنظام لتمكين ممارسة نظام التحكم والأمر الواحد ضمن بنية واحدة؛ أو.
- اتخاذ إجراءات لتحسين العمل المشترك المنسق عبر المنظومة الجزيئية الحالية.

لم يتوصل المشاركون في المنتدى العالمي إلى خلاصات حول كيفية المضي قدمًا في هذه المسألة ولكنهم عرفوها كتحدٍ كبير.

أكّد المشاركون في المنتدى العالمي على أنهم ما زالوا ينظرون إلى القيادة والتنسيق على أنها عوائق تعترض العمل الإنساني الفعال.

تهدف القمة العالمية للعمل الإنساني بشكل أساسي إلى التغيير.

تختلف إستراتيجيات التغيير عن إستراتيجيات التأثير وينبغي دراسة كل منها على حدة.

التغيير وكيف يحدث

تهدف القمة العالمية للعمل الإنساني بشكل أساسي إلى التغيير. إذ طلب من المشاركين في المنتدى العالمي مراعاة التغييرات الناجعة التي كانوا جزءًا منها وتحديد العوامل التي قادت إلى نجاحها. وُضحت هنا بعض النقاط الرئيسية التي تمخضت عن هذا التمرين وعن عمل شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP) السابق في مجال التعلم التنظيمي والتغيير[6].

من الممكن تغيير الأشياء التي تتحكم بها. إلا أنه وفي حال انعدام تحكمك بها فليس لك سوى أن تأمل التأثير على الآخرين لتغييرها. لا يحدث العمل الإنساني في الفراغ، بل في حيز مكاني حيث تتفاعل القوى الاقتصادية والسياسية المؤثرة. تمحورت العديد من التوصيات المتمخضة عن المنتدى- والمتمخضة عن القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) - حول التغييرات التي يجب إجراؤها من قبل الفاعلين الآخرين المؤثرين كالدولة أو الفاعلين المسلحين غير التابعين للدولة أو بنوك التنمية على سبيل المثال. من المهم الإقرار بأن العديد من المنظمات المختلفة التي تشكل "النظام الإنساني" لا تتحكم بأعمال هؤلاء الفاعلين، ولا يمكنها تغييرها (على الرغم من أن ممثلي الحكومة المشاركين في المنتدى العالمي يتمتعون بمستوى معين من التحكم بالمؤسسات التابعة للدولة والتي تتخذ من ولاياتها مقرًا لها). يجب على المنظمات الأخرى غير التابعة للدولة تطوير إستراتيجيات للتأثير بدلًا من ذلك. والهدف واضح ولكنه ذو أهمية لأغراض التخطيط. تختلف إستراتيجيات التغيير عن إستراتيجيات التأثير وينبغي دراسة كل منها على حدة. في ضوء ما سلف، من الجدير بالانتباه أن عددًا قليلًا من التوصيات المرفوعة للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) ركزت على كيفية توسيع وتحسين دور التوعية والتأثير للفاعلين في مجال العمل الإنساني.

عند تصميم إستراتيجيات التصميم، من المهم عدم النظر إلى التغيير بوصفه قائمة تسوق للأنشطة الجديدة بل على أنه عملية إعادة تنظيم وتكييف للموارد والقدرات والمهام الحالية. لا يمكن إحداث التغيير ما لم تُدرج قدرات جديدة – عبر

6 كلارك وراماليغام (2008)؛ ساندیسون (2006)؛ حلام وبونينو (2013)؛ نوكس كلارك ودارسي (2014).

المزيد من الفاعلين أو المزيد من الاهتمام أو عبر مصادر أفضل؛ إذ لا يمكن أن تقوم عملية التغيير على إضافة عناصر أو إجراءات أو طرق عمل جديدة فحسب. يجب علينا أن نولي عناية خاصة لما استبعدناه وتوقفنا عن القيام به مقابل ما قمنا بإضافته.

يجب ألا ننسى أن "مقاومة" التغيير تعد عمومًا استجابة طبيعية- وصحية- لأنشطة التغيير؛[7] إذ تسمح للمنظمات بالحفاظ على الثبات والاتساق في الأوقات العصيبة. لا تحدث مقاومة التغيير فقط بين أولئك الأشخاص ذوي السلطة والاهتمامات السياسية ليدافعوا عنها، بل يمكن توقع حدوثها بين الأشخاص الملتزمين على نحو كبير بعملهم والمؤسسات التي يعملون لصالحها والذين استنفذوا مقدارًا كبيرًا من حياتهم في هذه المؤسسات. حيث تتبدى هذه المقاومة، ويتم الإنصات لها وفهمها كطريقة لجمع المزيد من المعلمات حول النظام والخروج بتغيير أكثر فعالية في نهاية المطاف.

ولكن بالطبع لا يعبر عن هذه المقاومة في الغالب إما لأن المناخ لا يفسح المجال لآراء "غير مريحة" أو "غير اعتيادية" أو لأن المقاومة لاشعورية ولا تظهر حتى للفرد المعني. يمكن أن تأخذ هذ المقاومة "الخفية" عددًا من الأشكال المهذبة. إحداها هو الإخفاق في تقبل وجود فرصة أو مشكلة بشكل كامل وأن التغيير ضروري ومطلوب. قد يدرك الأشخاص الحالة فكريًا، ويمكن حتى أن يتحدثوا عنها ولكن دون أي مشاركة شخصية ثابتة. فشلت بعض برامج التغيير نتيجة الإخفاق في ترجمة الموافقة الشفهية الواسعة إلى طاقة للتنفيذ. من المثير أن نلاحظ في المنتدى العالمي، أن تلك التوصيات التي أوحت أن النظام الإنساني قد حقق أهدافًا واسعة "تحولية" حظيت عمومًا بدعم حماسي أكثر من التوصيات المخصصة والمركزة التي أوضحت كيفية تحقيق هذه الأهداف. أحد التفسيرات لهذا قد يتمثل في أننا لا نبدي حماسة كبيرة تجاه التغيير عندما نبدأ المشاركة بشكل جدي في ما قد يتطلبه الأمر لإحداث التغيير.

تعد "مقاومة" التغيير عمومًا استجابة طبيعية- وصحية- لأنشطة التغيير.

7 ماورير (1996)؛ نيفيس (1988).

شكل آخر للمقاومة وهو، على نحو متناقض، اتخاذ تدابير حماسية مؤقتة.

شكل آخر للمقاومة وهو، على نحو متناقض، اتخاذ تدابير حماسية مؤقتة. تندرج بعض أنشطة وضع السياسة والتطويع والتدريب ضمن هذه الفئات؛ قيام المؤسسة بإنشاء مركز جديد أو بالبدء بدورة تدريبية كطريقة "للقيام بشيء ما" – شيء لا يميل إلى مناقشة التغييرات الإجرائية والبنيوية والتحفيزية المطلوبة في المؤسسة. توفر هذه الإجراءات المحدودة ظهور التغيير إلى جانب السماح باستمراريته عوضًا عن عملية تحول حقيقية. يبدو أن هذه التدابير المؤقتة في النظام الإنساني تميل غالبًا لأن تأخذ شكل محاولة لتغيير (أو أحيانًا إضافة إلى) البنى التنظيمية أكثر من كونها معالجةً للعمليات الملموسة ومجموعات العلاقات التي وجدت هذه البنى لدعمها.[8]

يظهر شكل ثالث من المقاومة الخفية كقنوط أو اعتقاد تام- ومع الحاجة إلى هذه التغييرات- "بأنها لن تحدث هنا أبدًا". خلال جلسات القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS)، طرح العديد من الأطراف السؤال الآتي؛ "كيف يمكن لعملية التغيير هذه أن تكون مختلفة عن سابقاتها، التي لم ينشأ عنها تغييرات واسعة النطاق على النظام الإنساني. تكمن الإجابة في مدى التقدم الذي تحرزه جلسات القمة العالمية للعمل الإنساني في إدراك واتخاذ إجراءات للمشاركة ومعالجة جميع أشكال المقاومة هذه.

التخطيط تحدٍ إضافي لأي تغيير على نطاق النظام. وكما أسلفنا سابقًا فإن التغيير لا يحدث في الفراغ. إذ يتأثر مجرى مبادرات التغيير الإنسانية بتغييرات أوسع في النظام السياسي والاقتصادي العالمي وبالتفاعلات بين الأجزاء المختلفة للنظام الإنساني وبالأنشطة الأخرى التي تحدث في المؤسسات نفسها وبنتائج تلك المبادرات نفسها (بشكل غير متوقع غالبًا). سيكون نادرًا جدًا إن لم يكن مطلقًا وجود "خط مستقيم" بين القرار بإجراء تغييرات والتطبيق

8 مثال جيد على ذلك هو الاهتمام الذي صُبّ على العناصر البنيوية على الجماعات واجتماعات التنسيق بين الجماعات (ICCMs)، على حساب مراعاة مهام التنسيق الأساسية التي توجد هذه البنى لدعمها (نوكس كلارك وكامبيل، 2015). مثال آخر ألا وهو التركيز المتواصل على أنظمة الإنذار المبكر أكثر من عمليات الإنذار المبكر (ليفين إي تي آيه إل.، 2011).

الناجح للنشاط.[9] في العديد من الحالات، تثبط هذه العوامل المختلفة آثار التغيير وتعمل على الحفاظ على الوضع الحالي. وفي بعض الحالات فإنها تعزز بشكل كبير آثار الأنشطة ونجاحها. الصعوبة هنا تكمن في استحالة التخطيط المسبق لهذه العوامل المختلفة. وما هو ممكن يتمثل في مراقبة تقدم جهود الحبكة وتحديد الناجع منها وزيادة الدعم في هذه المجالات. يعد هذا على الأرجح أكثر نجاحًا من المنهجيات التي تخطط لسنوات أو حتى لأشهر مسبقًا.

سيكون نادرًا جدًا إن لم يكن مطلقًا وجود "خط مستقيم" بين القرار بإجراء تغييرات والتطبيق الناجح للنشاط.

9 راجع راماليننغام 2013، للإطلاع علة عدد من الأمثلة عن النتائج غير المخطط لها لعمليات التغيير في مجالي التنمية والعمل الإنساني.

تضمينات للقمة العالمية للعمل الإنساني

ما الذي يعنيه هذا للعملية التي تبدأ قبل القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) وتتابع انطلاقًا منها؟

1. أصحاب المصلحة

سيكون من المهم للغاية الاستمرار في تعريف من سيكون موضوعًا للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS). هل هي الدول المتضررة؟ الدول المتبرعة؟ المنظمات الإنسانية؟ إذ سيسمح ذلك بتقسيم التوصيات إلى توصيات يمكن تطبيقها كتغييرات وتوصيات تتطلب إستراتيجيات تأثير بشكل رئيسي كالتوعية على سبيل المثال.

2. تركيز التوصيات

يجب أن تركز التوصيات ليس على الأنشطة الجديدة فحسب بل على الأنشطة التي تحتاج وقفةً والأنشطة التي سجلت نجاحًا سابقًا ويجب أن تستمر.

3. المنهجيات المكررة ضد التخطيط

ينبغي تشجيع المنظمات الإنسانية على الاضطلاع والإشراف على مبادرات التغيير (عوضًا عن انتظار حل مركزي) الرامية لمعالجة العوائق التي حددها مجرى القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) والمنتدى العالمي. يجب عليها أيضًا الاستعداد لنبذ تلك التي لم تكن ناجعة وتقديم الدعم لتلك الفعالة منها. كما يجب عليها وضع موارد كافية لنشر قصص النجاح والفشل، لتتيح تكرار النجاح عبر النظام (يجري حاليًا التخلي عن العديد من أكثر ممارسات التحسين فعاليةً وابتكارًا لكونها غير معروفة على نطاق واسع خارج البلد أو المؤسسة).

4. استغلال قوة التشاور

تميز مجرى القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) بدرجة غير مسبوقة من جلسات التشاور التي كان المنتدى العالمي إحداها. لجلسات التشاور هذه أهمية، لكونها تفسح المجال لسماع العديد من الآراء المختلفة وتساعد على تكوين معرفة اجتماعية- ولكونها تسهم في تحقيق فهم أكبر ومشاركة أوسع يمكن أن تنقل الأشخاص من موضع فكري بحت إلى موضع أكثر فعاليةً. بالانتقال من هنا، من المهم:

- الإنصات لأصوات أولئك المتضررين بالأزمة أثناء النقاشات كونهم يتمتعون بسلطة أخلاقية وعاطفية ويمكن أن يزيدوا من مشاركة واضعي السياسات في عملية التغيير.
- وضع التوصيات بناءً على المقترحات المنبثقة بالإجماع من جلسات التشاور حيث ينعقد الإجماع.
- عرض مسودة التوصيات على الأشخاص والوكالات ممن لهم آراء مخالفة بقوة، بهدف تحقيق فهم أفضل لسبب معارضتهم وكيف يمكن أن يكون هذا سبيلًا لتحسين المقترحات.
- وجود إقرار بتنوع النظام الإنساني، وأنه لن يكون من الممكن، وقد لا يكون مطلوبًا، في العديد من المجالات تحقيق إجماع الآراء. يجب تشجيع المؤسسات على النظر إلى جلسات التشاور على أنها فرصة لتوضيح مواقفها الخاصة وإجراء التغييرات دون انتظار التغيير المنهجي الشامل.

التغيير... تدريجي وتحولي

واحد من النقاشات الرئيسية حول التغييرات والمتوقعة من القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) تكمن في الحد الذي يجب أن تكون وفقًا له "تحوليةً" كنقيض للتغييرات "التدريجية". بالإحساس الذي استخدمت به الكلمات (في هذا النقاش وفي بعض المنشورات حول التغيير)، يبدو أن التغيير التحولي يعني التغيير الثوري واسع النطاق الذي يؤثر على العديد من عناصر النظام في الوقت نفسه.[10] يجب عمومًا التخطيط للتغيير التحولي- إلى الحد الذي لا يفرض فيه على نظام من قبل قوى خارجية- وإدارته، وبناء على اتساع التغييرات المطلوبة، ستحدث هذه التغييرات عادة من القمة فنزولًا.

يقصد بالتغيير التدريجي، في هذا النقاش، التغيير التطوري صغير النطاق للعناصر المتفاصلة من النظام الذي يُقترح ويجرى في المستويات العديدة للنظام مع مرور الوقت.

صبَّت أغلبية التوصيات في صالح التغييرات "التدريجية" المتفاصلة.

10 ستريك وثيلين (2005).

التغيرات ”التدريجية“ كالنقد يُحتمل، كما أشار المشاركون في المنتدى العالمي، أن تكون تحولية بحق.

في المنتدى العالمي، ظهرت بالتأكيد بعض الدعوات التي تنادي بالتغير التحولي وأكثر التوصيات شهرة تلك التي دعت إلى ”إصلاح ولايات وأدوار سلطة الأمم المتحدة لتفي بشكل أفضل بالاحتياجات الإنسانية الرئيسية للأشخاص المتضررين.“ وهي توصية، إن تم تبنيها، ستؤدي إلى تغييرات ”تحولية“ شاملة في غاية الأهمية للبنى التنظيمية لواحد من أهم الفاعلين في المجال الإنساني. بيد أن أغلبية التوصيات صبت في صالح التغييرات ”التدريجية“ المتفاصلة- وكانت العديد من هذه التوصيات قد طرحت لسنوات عديدة سابقة.

لا يمتلك النظام الإنساني سجلًا جيدًا في تطبيق التغيير التحولي. ولم تؤدي الدعوات لتغيير ”جذري“ أُجري بعد مجازر الإبادة الجماعية في رواندا والتسونامي الذي تعرضت له دول جنوب آسيا إلى إصلاح متكامل لجميع جوانب العمل الإنساني. بناء على النقاشات أعلاه، يُفهم أن التغييرات التحولية المخطط لها ستصطدم على الأرجح بتغيرات في البيئة، بما في ذلك تغير الإرادة السياسية، وستتعرض بأية حال لمقاومة، إيجابية وسلبية، من قبل الأشخاص الذين كانت مشاركتهم مطلوبة للحفاظ على عملهم.

للتغييرات التدريجية سجل مختلط. وكما أسلفنا، فإن العديد من التغييرات، وخاصة تلك التي يُعنى بها فاعلون من خارج النظام أو تتطلب أي عملية نقل للسلطة ضمن النظام، لم تطبق قط؛ وأعطي العديد منها وجهًا جديدًا خلال جلسات القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).
ولكن العديد من التغييرات التدريجية نفذت فعليًا. أُجريت التغييرات الحقيقية في مواضع متنوعة كالبرنامج النقدي غير المشروط واستخدام تقنية الاتصالات والتمويل المرن وتكامل شبكات السلامة الاجتماعية وطرق التقييم. بيد أن هذه التغييرات، في العديد من الحالات، نفذت على مستوى محلي وتلقت دعمًا محدودًا ”لتوسيع نطاقها“. على الرغم من ذلك، وبما أنها تلقت هذا الدعم وأصبحت مقبولة بشكل أكثر عمومية عبر النظام، فإن التغيرات ”التدريجية“ كالنقد يُحتمل، كما أشار المشاركون في المنتدى العالمي، أن تكون تحولية بحق. قد تؤدي التوزيعات النقدية المتزايدة، على الأجل البعيد، إلى إجراء العديد من التغييرات (المقصودة وغير المقصودة) على عمليات ومنظومة المعونة الإنسانية كأي عملية مراجعة للولايات.

يتمثل التصور الخاطئ في الاعتقاد السائد أن التغيير التدريجي والتغيير التحولي نقيضان. جوهريًا، يصف المصطلحان شيئين مختلفين. فالتغيير التحولي يصف نتيجة التغيير أما التغيير التدريجي فيصف عملية التغيير. ولا يوجد سبب يدعو إلى عدم الاعتقاد بإمكانية أن يكون للتغييرات التدريجية نتائج تحولية.

يمكن نادرًا تحقيق التغيير التحولي واسع النطاق من خلال "سحب العتلة". تعد التصريحات السياسية والدعم السياسي رفيع المستوى- وخاصة حيثما يثبت ذلك فعليًا، بالإضافة إلى الالتزام الشفهي من قبل أفراد وجماعات ذات سلطة ذات نفوذ – عاملًا مهمًا يمكنه أن يساهم في عملية التغيير. ولكن من غير الكافي خلق ذلك النوع من التحسينات التي يأمل المشاركون في المنتدى العالمي رؤيتها. يجب على البرامج التحولية مراعاة المقاومة التي ستتعرض لها على الأرجح أثناء التطبيق وأهمية الحصول على دعم واسع. فسوف تستهلك وقتًا وموارداً دون شك وقد تحد من الفعالية في الفترة الزمنية القصيرة نظرًا لانحراف الموارد عن مسار جهود التغيير. قد لا تحقق تلك البرامج النتائج المرجوة.

في الوقت نفسه، يجب علينا ألّا نغفل التحول الذي يمكن تحقيقه من أنشطة متناثرة وغير مترابطة مبدئيًا تؤثر على بعضها البعض وتتطور وتنمو مع مرور الوقت. العديد من توصيات المنتدى العالمي ليست جديدة على وجه الخصوص أو شاملة أو "مبتكرة". ولكن مع تناولها جميعها سوية، قد تؤدي هذه التغييرات "التدريجية" إلى خلق نظام إنساني مختلف تمامًا, حتى هذه اللحظة، أثبتت العديد من الأفكار كزيادة تحويلات التمويل المباشرة للمنظمات غير الحكومية المحلية وتحليل أولوية السياق أو الحد من الحوافز للفاعلين الدوليين للاستجابة غيابيًا، صعوبة تطبيقها. إلا أن القمة العالمية للعمل الإنساني 2016 تقدم الفرصة لمعالجة ذلك.

يتحقق التغيير بفضل أنشطة متناثرة وغير مرتبطة مبدئيًا تؤثر على بعضها البعض وتنمو وتتطور مع تقدمها في مسارها الطبيعي.

يمكن نادرًا تحقيق التغيير التحولي واسع النطاق "بكبسة زر".

المراجع

يمكن الوصول للنشرات التالية عبر بوابة التعلم والتقييم الإنساني (HELP) على الرابط:
www.alnap.org/resources/global-forum

Nevis, E. (1987) *Organizational consulting: a Gestalt approach.* New York: Gardner Press. ().

Ramalingam, B. (2013) Aid on the edge of chaos. Oxford: OUP.

Ramalingam, B. and Mitchell, J. (2014) *Responding to changing needs? Challenges and opportunities for humanitarian action*. London: ALNAP.

Sandison, P. (2006) 'The utilisation of evaluations', in *ALNAP Review of Humanitarian Action in 2005*. ALNAP Review. London: ALNAP/ODI.

Streeck, W. and Thelen, K.A. (2005) *Beyond Continuity: institutional change in advanced political economies*. Oxford: OUP.

Clarke, P. and Ramalingam, B. (2008) *Organisational change in the humanitarian sector*. London: ALNAP/ODI.

Hallam, H. and Bonino, F. (2013) *Using evaluation for a change: insights from humanitarian practitioners*. ALNAP Study. London: ALNAP/ODI.

Knox Clarke, P. and Campbell, L. (2015) *Exploring coordination in humanitarian clusters*. ALNAP Study. London: ALNAP/ODI.

Knox Clarke, P. and Darcy, J. (2014) *Insufficient Evidence? The quality and use of evidence in humanitarian action*. ALNAP Study. London: ALNAP/ODI.

Levine, S., Crosskey, A. and Abdinoor, M. (2011) *System failure? Revisiting the problems of timely response to crises in the Horn of Africa.* London: HPN/ODI.

Maurer, R. (1996) *Beyond the wall of resistance*. Austin: Bard Press.

Overseas Development Institute

203 Blackfriars Road

London, SE1 8NJ

www.alnap.org/global-forum

#ALNAPForum